المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

منشور رقم: 12/2026

1448 صفر 21
2026 غشت 05

السيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون وكتاب الدولة

والمندوبان الساميان والمندوب العام

الموضوع : إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2027

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد،

تمضي بلادنا بثبات في مسيرتها التنموية التي حدد جلالة الملك، نصره الله، معالمها الكبرى وفق منظور متكامل للتنمية الشاملة، يقوم على تلازم رفع معدلات النمو، مع التوزيع العادل لثماره، ويدرج التنمية في إطار تعاقد وطني مسؤول يقوم على الترابط بين تحقيق الإقلاع الاقتصادي وصون مقومات الإنصاف والعدالة الاجتماعية، ويجعل من الاستدامة محددا مرجعياً مؤطراً لمختلف الإصلاحات والأوراش الوطنية.

وتبلورت هذه الرؤية الملكية من خلال الانخراط في نهضة شاملة نقلت بلادنا، على مدى السنوات الـ27 من العهد الزاهر لصاحب الجلالة، إلى مصاف الدول الصاعدة، وجعلت من المغرب نموذجا إقليميا في الريادة والابتكار والقدرة على استثمار التحولات الدولية بما يخدم مسار التنمية والتقدم. في هذا الصدد، أكد جلالة الملك في خطابه السامي، بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لتربع جلالته على عرش أسلافه الميامين، عن اعتزازه بالمكاسب المحققة، والتفاؤل بالمستقبل، مؤكدا جلالته أن كل ما تحقق لم يكن وليد الصدفة، بل ثمرة توجه استراتيجي واضح، ومذهب في الحكم، يقوم على المبادرة والمتابعة الدقيقة، والنقد الذاتي البناء، والتطلع إلى المستقبل، بكل عزم وروح إيجابية، كما اعتبر جلالته أن الاستقرار السياسي والمؤسسي، هو العامل الأساسي في معادلة التنمية، وهو الرأسمال الاستراتيجي الذي يعتز به المغرب.

وتجعل هذه الرؤية الملكية السامية من التنمية البشرية أولوية لعملية التخطيط الاستراتيجي وتنزيل السياسات العمومية والتطور المؤسساتي وكذا لاستشراف تحديات المستقبل، إذ انتقل المغرب وفق هذه الرؤية، من برامج معالجة الفوارق وتقليص معدلات الفقر والهشاشة، وتعزيز قيم التضامن والإدماج، إلى توطيد ركائز "الدولة الاجتماعية" عبر مشاريع استراتيجية كبرى تهدف إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وإلى ضمان كرامة المواطن وتعزيز مكانته في إطار دولة الحق والمؤسسات. في هذا الصدد، برزت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عبر مراحلها الثلاث، كنموذج للتعبئة الجماعية للنهوض بالرأسمال البشري. وأسهمت هذه المبادرة

رئيس الحكومة

بجلاء في تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة وتحسين الدخل والاندماج الاقتصادي للشباب وتعزيز الدعم الموجه للأجيال الصاعدة.

ويأتي ورش تعميم الحماية الاجتماعية في صلب توطيد دعائم الدولة الاجتماعية. وساهم هذا الورش الملكي في إحداث تحول نوعي في السياسة الاجتماعية بالمملكة، من خلال الانتقال من منطق البرامج الاجتماعية المتفرقة إلى منطق منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية تستند إلى الاستهداف الدقيق والإنصاف في الولوج إلى الخدمات الاجتماعية. كما مكن من تعزيز القدرة الشرائية للأسر، والحد من مظاهر الهشاشة، وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية، فضلاً عن توفير حماية أكبر للفئات الأكثر عرضة للمخاطر الاجتماعية.

ولمواكبة هذا الورش الكبير، تم العمل على تحسين العرض الصحي بما يستجيب لانتظارات المغاربة، من خلال تيسير الولوج إلى الخدمات الصحية، وتعزيز جاذبية المؤسسات الاستشفائية والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة. وفي هذا السياق، أطلقت خطة طموحة لتأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية وتعزيز الشبكة الاستشفائية، ولاسيما عبر توفير مستشفى جامعي على الأقل في كل جهة وإصلاح المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية.

كما تم القيام بمجهود كبير قصد تعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي بما يضمن استمرارية الإصلاحات وذلك على كافة المستويات، وقد تجسد ذلك من خلال تفعيل الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، وإحداث الهيئة العليا للصحة إلى جانب تسريع انطلاقة المجموعات الصحية الترابية.

من جهتها، تميزت حصيلة إصلاح قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي بإحراز تقدم نوعي نحو التعميم الشامل للتعليم الأولي، باعتباره ركيزة أساسية لترسيخ الإنصاف وتكافؤ الفرص، إلى جانب مواصلة توسيع العرض التربوي وتحسين جودته، لا سيما عبر توسيع مشروع مؤسسات الريادة باعتباره نموذجاً إصلاحياً رائدا، وكذا تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي. ومع اقتراب انتهاء العمل بخارطة الطريق 2022-2026، يبرز برنامج «المدارس الرائدة» باعتباره أحد أنجح الإصلاحات التعليمية الهيكلية التي لاقت صداها على المستوى الدولي، حيث أظهرت النتائج أن المغرب بات ضمن أفضل 10% من التدخلات التعليمية الأكثر فعالية في العالم، وذلك وفقًا لنتائج التقييم الأولي الذي أنجزه المختبر الدولي المتخصص J-PAL.

وفي مجال التعليم العالي، همت الإنجازات تعزيز العرض الجامعي من خلال تعميم كليات الطب والصيدلة بمختلف جهات المملكة، بما يكرس العدالة المجالية ويقرب التكوينات الصحية من المواطنين، إلى جانب إحداث مؤسسات جامعية متخصصة في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الحديثة، بما يعزز ملاءمة منظومة التكوين مع التحولات الرقمية ومتطلبات التنمية ومهن المستقبل.

من جهة أخرى، تميزت حصيلة إصلاح منظومة التكوين المهني بتوسيع العرض التكويني من خلال إحداث جيل جديد من مؤسسات التكوين، وعلى رأسها مدن المهن والكفاءات، بما أسهم في تحديث البنيات التحتية للتكوين وتوفير عرض تكويني متطور يغطي مختلف جهات المملكة.

رئيس الحكومة

وتُعد سياسة السكن في عهد الملك محمد السادس، نصره الله، من أهم الأوراش الاجتماعية التي عرفها المغرب، إذ تحولت إلى سياسة لتمكين المواطنين من الولوج إلى سكن لائق وتحسين ظروف العيش. وقد عملت الدولة على تشجيع بناء السكن الاجتماعي، ومحاربة السكن غير اللائق ودور الصفيح، إلى جانب تطوير البنيات التحتية والمرافق الأساسية في المدن والأحياء الجديدة. كما تم اعتماد برامج لدعم اقتناء السكن لفائدة الأسر ذات الدخل المحدود والمتوسط، مع تشجيع الاستثمار في قطاع البناء والعقار. وأسهمت هذه السياسات في تحسين العرض السكني وتقليص العجز في مجال السكن.

وباعتبارها ورشا استراتيجيا جوهريا ببلادنا، يكفل تقليص الفوارق المجالية وتوحيد سرعة تنمية المجال الترابي، تحظى الجهوية المتقدمة اليوم بترسانة قانونية قوية تعكس إرادة ملكية سامية لتمكين المغرب من تنظيم ترابي فعال وناجع قادر على خلق دينامية مجالية وترابية والاستجابة لتطلعات المواطنين. وذلك من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة والمستدامة، عبر إرساء العدالة المجالية والإنصاف في إنتاج وتوزيع الثروة. ويشهد هذا الورش زخما هاما في إطار المقاربة المبتكرة التي تؤطر الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة.

وبفضل هذا التوجه القائم على تنويع الاقتصاد المغربي وتقوية تنافسيته الدولية، شهد العقدان الأخيران تطوير عدة قطاعات استراتيجية، وتوسيع القاعدة الاقتصادية مكنت من تعزيز قدرة بلادنا التنافسية.

في هذا الإطار، ووعياً بالدور المحوري للاستثمار كرافعة للتنمية الشاملة والمستدامة، بما يتجاوز أبعاده الاقتصادية التقليدية، انخرط المغرب، بشكل جدي وفعال في تحديث منظومة الاستثمار، سواء عبر إحداث أقطاب اقتصادية أو اعتماد تدابير محفزة للاستثمار. وبهدف الرفع من نسبة الاستثمارات الخاصة إلى ثلثي إجمالي الاستثمارات بحلول سنة 2035، تم اعتماد "ميثاق الاستثمار" الجديد الذي يوجه الاستثمارات نحو الأولويات الاستراتيجية مع توفير حوافز قوية للمستثمرين. ويتمحور هذا الميثاق الجديد حول ثلاثة ركائز رئيسية: إرساء أنظمة جديدة لدعم الاستثمار، تحسين مناخ الأعمال وتعزيز حكامة موحدة ولامركزية مع ترسيخ البعد الترابي وتعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار.

وعمل المغرب، من خلال توالي الاستراتيجيات الصناعية المنسجمة والمندرجة في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية على جعل الصناعة ركيزة من ركائز الإقلاع الحقيقي والمندمج، وعلى إعادة صياغة سياستنا الصناعية بشكل استراتيجي يواكب التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي مع إعادة تشكيل سلاسل القيمة وتزايد التنافسية الصناعية الدولية بما يجعل من تقوية السيادة الوطنية والاكتفاء الاستراتيجي، محورا للتنمية الصناعية. واعتمد هذا التوجه على تثمين موقعه الجغرافي وتطوير قطاعات صناعية واعدة وكذلك تعزيز جاذبيته للاستثمارات الأجنبية مع السعي في الوقت ذاته إلى بناء نسيج صناعي وطني أكثر اندماجا. وكما أكد على ذلك جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لعيد العرش المجيد، فقد استطاع المغرب تعزيز مكانته كقطب للاستثمار الصناعي والسياحي والمالي، وهو ما يعكسه تطور المؤشرات لاسيما الصناعية. إذ أضحت قطاعات السيارات والطيران والطاقات المتجددة والصناعات الغذائية، تشكل ركائز أساسية للنسيج الإنتاجي الوطني. وهكذا أصبحت المملكة اليوم، أول مصدر للسيارات في إفريقيا، بقدرة إنتاجية تقارب مليون سيارة سنويا، وهو ما جعل صادرات المغرب من قطاعات السيارات والطيران، تفوق 40% من إجمالي الصادرات، متقدمة في ذلك على الفوسفاط.

رئيس الحكومة

كما نجح المغرب في تحويل هذه الرؤية الصناعية خلال السنوات الأخيرة إلى نموذج قاري، إذ تصدّر المغرب للمرة الأولى مؤشر التصنيع الإفريقي 2025 الصادر عن البنك الإفريقي للتنمية.

موازاة مع ذلك، ضاعف المغرب جهوده من أجل توطيد السيادة الفلاحية الوطنية يقينا بأهمية هذا القطاع كركيزة للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وضمانة للأمن الغذائي. وتجلت نجاعة الاختيارات الاستراتيجية في المجال الفلاحي في تعزيز صمود الفلاحة المغربية إزاء الظروف المناخية. كما أسهمت هذه الاختيارات في تعزيز القيمة المضافة الفلاحية التي ارتفعت من 102 مليار درهم سنة 2020 إلى حوالي 111,6 مليار درهم سنة 2025. ومن المتوقع أن تصل هذه القيمة إلى 130 مليار درهم سنة 2026.

وعرف قطاع السياحة بالمغرب تحولاً هيكلياً بفضل الرؤية الملكية المتبصرة، مما ساهم في تعزيز تنافسية الوجهة السياحية المغربية، والرفع من جاذبيتها، وتحقيق نتائج غير مسبوقة، تُوجت بارتفاع قياسي في عدد السياح الوافدين الذي ناهز 20 مليون سائح سنة 2025 ومن المتوقع أن يتجاوز هذه العتبة متم سنة 2026، بما يؤكد نجاح السياسات المعتمدة ومكانة المغرب كوجهة سياحية رائدة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق استراتيجيات وطنية طموحة، أبرزها رؤية 2010 ورؤية 2020، اللتان أسهمتا في تطوير العرض السياحي، وتنويع المنتجات السياحية، وإنجاز مشاريع مهيكلة، إلى جانب تحديث البنيات التحتية، وتحرير النقل الجوي، وتعزيز الربط الجوي مع مختلف الأسواق الدولية، فضلاً عن تطوير منظومة التكوين والرفع من جودة الخدمات السياحية.

ولقد جعلت بلادنا من إرساء البنى التحتية الأساسية رافعة أساسية للتحديث الاقتصادي في المغرب. في هذا الصدد، تم تطوير البنية التحتية المائية والطاقية واللوجستية بما فيها الطرق السيارة والموانئ العالمية والمطارات الحديثة والمتطورة والقطار فائق السرعة، ما حذا بالمغرب ليصبح قوة اقتصادية رائدة قارياً ومركزاً لوجستياً يربط بين إفريقيا وأوروبا.

وبفضل توقيعها لعدد من اتفاقيات التبادل الحر مع عدة دول وتكتلات اقتصادية، أضحت المملكة المغربية، تحت القيادة المستنيرة لصاحب الجلالة، فاعلًا محوريا وشريكا استراتيجيا في تعزيز التعاون متعدد الأبعاد إقليميا ودوليا. وتواصل بلادنا توطيد توجه انفتاحها الاقتصادي من خلال استثمار الفرص التي تفتحها المجالات الإنتاجية المستقبلية الواعدة لاسيما الرقمنة المتصاعدة وتحفيز الابتكار في ميادين الإنتاج الأخضر والنمو المستدام وذلك قصد فتح آفاق جديدة للاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته عالميًا.

ولعل الموقع المتقدم الذي تحتله بلادنا اليوم، باعتبارها ركيزة للاستقرار الإقليمي والقاري وقوة اقتصادية صاعدة، هو ما جعل من المغرب فاعلا اقتصاديا مهما، وشريكا مطلوبا في إطار شراكات جديدة ومتوازنة متوجهة نحو المستقبل، وفاعلا دوليا موثوقا ومحترما ومسموعا ولا غنى عنه في محيطه الأورو - متوسطي والإفريقي وعلى الصعيد الدولي. فمنذ إعلان جلالة الملك، نصره الله، عن العودة الرسمية للمغرب إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2016، تبلورت الرؤية المغربية تجاه إفريقيا من خلال سياسة شاملة ترتكز على مبدأ "التعاون جنوب-جنوب" وتغطي المجالات، الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والروحية والإنسانية، ترجمها، على مر السنين، توقيع اتفاقيات اقتصادية وتنفيذ مشاريع مالية وفلاحية وطاقية وتعاون أمني وديني.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ولا شك أن هذه المصداقية المتنامية والثقة الدولية المتزايدة، تتعزز أيضا بتوالي الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها بلادنا لفائدة قضيتنا الوطنية الأولى، وعلى رأسها القرار التاريخي لمجلس الأمن رقم 2797 بتاريخ 31 أكتوبر 2025، الذي أكد مبادرة الحكم الذاتي كأساس وحيد للتفاوض من أجل الطي النهائي لهذا النزاع المفتعل.

وقد كرست بلادنا مبدأ الحفاظ على السيادة المالية الوطنية كجوهر للتوازن بين بناء الدولة الاجتماعية وإنعاش الاستثمار وتنزيل مختلف الإصلاحات، من جهة، وضمان استدامة توازنات ماليتنا العمومية من جهة أخرى.

وقد ترسخت هذه المعادلة، على فترات، مع سياق دولي غير مستقر ومتأزم، حيث شهدت المالية العمومية خلال العقدين الأخيرين تحديات متزايدة نتيجة توالي الأزمات المالية والصحية والطاقية والغذائية والجيوسياسية والمناخية على الصعيد الدولي، بدءا من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مرورا بأزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو، وجائحة كوفيد-19، وأزمة سلاسل التوريد العالمية، والحرب الروسية الأوكرانية، ووصولا إلى التوترات الجيوسياسية الراهنة المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط ومضيق هرمز.

كما واجهت بلادنا صعوبات ظرفية ناجمة أساسا عن الكوارث الطبيعية التي شهدتها بعض المناطق ببلادنا خاصة زلزال الحوز سنة 2023، والفيضانات والسيول التي عرفتها عدد من المناطق خلال سنوات مختلفة. وقد أسست هذه الصعوبات لنموذج مغربي في مجال الجاهزية الاستباقية في تدبير الأزمات والكوارث الطبيعية وكذا تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل.

فقد استدعت هذه الأزمات المتتالية اتخاذ تدابير استباقية للحفاظ على استدامة المالية العمومية وضمان استمرارية الخدمات ودعم التعافي الاقتصادي، مع مواصلة الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية. وعلى الرغم من هذا الخضم الدقيق، فقد أثبتت ماليتنا العمومية صمودا واستجابة أفضل لرهانات الإنصاف والعدالة الاجتماعية والمجالية وكذا لرهانات الاستدامة في مختلف أبعادها.

فبفضل تنويع اقتصادنا، شهدت نسبة النمو الاقتصادي استقرارا إيجابيا، بمتوسط بلغ حوالي 4,6% خلال الفترة 2021-2025، مع توقع تحقيق نسبة 5,3% برسم سنة 2026، مما يعزز تقليص ارتهان الاقتصاد المغربي بالتقلبات المناخية والتساقطات المطرية، ويعزز صموده أمام الصدمات الخارجية.

ويندرج مشروع قانون المالية لسنة 2027 في إطار ترصيد هذه المكتسبات ومواصلة تعبئة التمويلات الضرورية لكل الأوراش التي انخرطت فيها بلادنا تحت القيادة النيرة لجلالة الملك حفظه الله، وذلك وفق نفس التصور الرامي إلى الانتقال إلى نموذج اقتصادي واجتماعي وبيئي متجدد يتلاءم والمتطلبات التنموية لبلادنا، ويستجيب لانتظارات المغاربة ويضمن لأجيال الغد الحق في مستقبل أفضل، والمبني على الواقعية والتوفيق الأمثل بين الطموح والإمكانيات بما يضمن استدامة توازن ماليتنا العمومية.

ووفقا لثوابت دولة المؤسسات والبناء الديموقراطي، تمثل الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها يوم 23 شتنبر 2026 موعدا دستوريا لتجديد النخب، وتكريس مصداقية الممارسة السياسية، وتجديد الثقة بين المواطن والمؤسسات المنتخبة، كما تشكل في

رئيس الحكومة

الآن ذاته مرحلة جديدة في توطيد المشروع المجتمعي، الذي يقوده جلالة الملك، نصره الله، ومحطة من المسار المسترسل للصعود المغربي المبنيين على التراكم والترصيد اللذين يتجاوزان الزمن الحكومي والبرلماني.

تأسيسا على ذلك، وتفعيلا للتوجيهات الواردة في الخطاب الملكي السامي، بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله على عرش أسلافه الميامين، بإطلاق دورة جديدة في مسارنا التنموي، شعارها تحصين المكاسب، ومواصلة المشاريع والإصلاحات الكبرى، يرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2027 على الأولويات التالية:

- **توطيد المكتسبات الاقتصادية من أجل تعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة؛**
- **التأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية وفق مقاربة للتنمية المجالية المندمجة؛**
- **مواصلة توطيد ركائز الدولة الاجتماعية؛**
- **مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية.**

I. توطيد المكتسبات الاقتصادية من أجل تعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة

بفضل الرؤية بعيدة المدى لجلالة الملك، نصره الله، وصواب توجيهات جلالته التنموية الكبرى، فضلا على الأمن والاستقرار السياسي والمؤسسي، الذي ينعم به المغرب، نجحت بلادنا في تحقيق الانتقال نحو اقتصاد أكثر تصنيعا ومرونة وشمولية.

وتمت ترجمة هذا التوجه من خلال إرساء منظومة اقتصادية متكاملة ومترابطة وفق برنامج تحديث شامل مستند إلى رؤية طويلة المدى. فعلى مدى ربع القرن الماضي، أتاح تشييد بنية تحتية ولوجستية متطورة، إلى جانب تحديث مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار، تعزيز مكانة المغرب كوجهة صناعية تنافسية بامتياز ما سمح بالدخول في سلاسل القيمة العالمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز الصناعة الموجهة نحو التصدير. وفي الوقت نفسه، بذل المغرب جهودًا لتحقيق المزيد من الاستدامة، ووضع أهدافًا طموحة للرفع من مصادر الطاقة المتجدّدة في مزيجه الطاقي فضلا على اعتماد سياسة مائية مبتكرة تستجيب لرهانات الأمن المائي.

ويواكب مشروع قانون المالية لسنة 2027 هذه الدينامية من خلال توطيد مقومات الصعود الاقتصادي وبناء اقتصاد تنافسي، متنوع، ومندمج في سلاسل القيمة العالمية.

فعلى مستوى تطوير البنية التحتية، يطمح تعزيز مجهود الاستثمار إلى إعادة رسم خريطة التنمية ببلادنا وتوحيد سرعتها، من خلال الأوراش الكبرى للبنية التحتية التي تشكل ركيزة أساسية لعدد من الاستراتيجيات القطاعية الأخرى، وقناة لتعزيز ولوجية التراب الوطني وتيسير الاندماج المجالي، ومحفزا لجاذبية المغرب للاستثمارات.

فقد خول الرصيد الوطني من الطرق السيارة البالغ 1.800 كلم بما فيها 1.750 منشأة فنية، ريادة بلدنا إقليميا وقاريا فيما يخص البنية التحتية الطرقية. وستتعزز هذه الشبكة من خلال المشاريع الحالية، خاصة أشغال الطريق السيار القاري الرابط بين الرباط والدار البيضاء، وأشغال الطريق السيار كرسيف-الناظور-ميناء الناظور غرب المتوسط.

رئيس الحكومة

كما ستتم تقوية البنية التحتية الطرقية من خلال المشاريع المتعلقة بالطريق السريع عين عودة-وادي زم، والربط الطرقي لميناء الناظور غرب المتوسط بالشبكة الطرقية الوطنية. كما ستتواصل الجهود الرامية إلى تطوير الشبكة الطرقية بما من شأنه تعزيز الربط بين الأقطاب الاقتصادية والحضرية، وتحسين انسيابية التنقل، ودعم السلامة الطرقية، وتقليص الفوارق المجالية، بما يواكب الدينامية التنموية التي تعرفها مختلف جهات المملكة.

ويُعد تطوير النظام السككي الوطني ركيزة استراتيجية في سياسة المملكة للتنقل المستدام. لذلك، يعتزم المغرب إحداث طفرة غير مسبوقة في البنية التحتية السككية، وتوسيع شبكة الخطوط، وتحديث أسطول القطارات. هكذا، يهدف برنامج الاستثمار السككي في أفق 2030 إلى الحفاظ على أداء الشبكة السككية وتمديد خط القطار الفائق السرعة بمحور القنيطرة -مراكش الذي سيمتد لمسافة 430 كلم، وإنشاء خدمة القطارات الجهوية (RER) في جهات الدار البيضاء-سطات، والرباط-سلا-القنيطرة، ومراكش-آسفي. وعلاوة على إسهام هذه المشاريع في إنعاش قطاعات حيوية كالصناعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات والسياحة، فإن من شأنها تعزيز الترابط بين مختلف الأقطاب الاقتصادية الوطنية، خاصة، الصناعية والسياحية وبالتالي تعزيز التكامل المجالي والاقتصادي بين مختلف جهات المملكة.

وفي إطار التكامل بين أنماط النقل السككي والجوي، سيتم ربط مطار الدار البيضاء بالخط السككي فائق السرعة عبر إنشاء محطة سككية جديدة بمواصفات ومعايير دولية، تشكل نقطة التقاء بين جميع أنواع النقل الطرقي والسككي فائق السرعة والنقل السككي الجهوي. وسيتيح ربط هذا القطب الجوي الدولي بمجموعة من الأقطاب الحضرية والاقتصادية والسياحية الوطنية كطنجة ومراكش، بالإضافة إلى ربط المطار بشبكة النقل السككي الجهوي على مستوى جهة الدار البيضاء، وتسهيل الولوج إليه وتثمين دوره كمحطة محورية وطنيا ودوليا.

ويندرج إطلاق استراتيجية "مطارات 2030" في إطار جهود تطوير البنية التحتية للنقل الجوي ومواكبة النمو المتزايد في حركة المسافرين ودعم الدينامية التي يشهدها قطاع النقل الجوي في بلادنا، بما سيمكن من بلوغ طاقة نقل جوي تبلغ 80 مليون مسافر في أفق سنة 2030. وتنزيلا لهذه الاستراتيجية، وتبعا لاستكمال أشغال توسعة مطار الرباط-سلا، ستتم مواصلة مشاريع تعزيز القدرة الاستيعابية والتنافسية لمطار محمد الخامس بالدار البيضاء والمنارة بمراكش وفاس سايس والمسيرة بأكادير وابن بطوطة بطنجة. وهو ما من شأنه أن يعزز مكانة المملكة كمحور إقليمي ودولي في مجال النقل الجوي ويواكب الدينامية الاقتصادية والسياحية التي يعرفها المغرب.

من جهة أخرى، يندرج مخطط تطوير شركة الخطوط الملكية المغربية في إطار مسار تحول يروم إعادة تموقع الشركة ضمن الفاعلين الرئيسيين في مجال النقل الجوي على الصعيد العالمي، وذلك عبر تعزيز أسطولها ليصل إلى 200 طائرة في أفق سنة 2037، مع فتح أكثر من 100 وجهة دولية جديدة لمواكبة طموح الخطوط الملكية المغربية في التحول إلى فاعل أساسي في مجال الربط الجوي بين القارات الأربع، إضافة إلى 46 خطاً داخلياً.

كما سيشهد قطاع الموانئ مواصلة تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكبرى الرامية إلى تعزيز تموقع المملكة كمركز لوجستيكي إقليمي وقاري، وفي مقدمتها مواصلة تطوير منظومة ميناء الناظور غرب المتوسط باعتباره قطبا مينائيا ولوجستيكيا وصناعيا مندمجا،

رئيس الحكومة

وذلك من خلال استكمال مكوناته الأساسية وتسريع إنجاز مشاريع الربط الطرقي والسككي المرتبطة به، بما يضمن اندماجه الأمثل في الشبكات الوطنية والدولية للنقل والتجارة، ويعزز مساهمته في استقطاب الاستثمارات وخلق فرص الشغل. كما ستتواصل أشغال إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي باعتباره مشروعا استراتيجيا من شأنه تعزيز الاندماج الاقتصادي للأقاليم الجنوبية للمملكة، وتثمين مؤهلات الواجهة الأطلسية، وتقوية الروابط التجارية واللوجستيكية مع العمق الإفريقي.

ولا تقتصر الاستراتيجية الوطنية للموانئ 2030 على تعزيز البنيات التحتية المينائية، بل تشمل كذلك إرساء أسطول وطني حديث ومتعدد التخصصات قادر على دعم الطموحات الاقتصادية واللوجستية والدبلوماسية للمغرب، مع مراعاة الانتقال الطاقي والأداء اللوجيستي والسيادة البحرية. ويرتبط هذا التوجه بتنفيذ المبادرة الملكية الأطلسية الهادفة إلى فتح الواجهة الأطلسية المغربية أمام بلدان الساحل عبر ممرات لوجستية مستدامة وسيساهم الأسطول الوطني المستقبلي في ربط موانئ الشمال والجنوب بالموانئ الإفريقية، وتعزيز الاندماج الاقتصادي جنوب-جنوب.

أما في مجال اللوجستيك، فسيتم التركيز على مواصلة تنفيذ البرنامج الأولوي لتطوير المناطق اللوجستيكية وتحسين أداء سلاسل التوريد، بما يساهم في خفض التكاليف اللوجستيكية، وتحسين انسيابية المبادلات التجارية، وتعزيز تموقع المغرب كمحور لوجستي إقليمي استراتيجي يربط بين أوروبا وإفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط.

وستتواصل خلال سنة 2027، جهود تنزيل "استراتيجية المغرب الرقمي 2030" باعتبارها دعامة لريادة بلادنا في المجال الرقمي، مع ضمان تحول شامل ومستدام للإدارة والاقتصاد والمجتمع، لاسيما عبر التوفر على بنية تحتية رقمية متينة قادرة على تعزيز الربط الشبكي وقدرات الحوسبة السحابية. كم ستتم مواكبة تنزيل هذه الاستراتيجية عبر إرساء حكامة فعالة تضمن الأمن السيبراني والشفافية في جميع العمليات الرقمية وتعزيز الابتكار فضلا على ضمان شمولية الاستفادة من التحول الرقمي خصوصا عبر رأب الفجوة الرقمية الجغرافية والاجتماعية.

وستعرف سنة 2027، تعزيز جهود تحديث الإدارة العمومية عبر رقمنة المسارات المرفقية، وتعميم التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الإدارات، والرفع من كفاءة الموارد البشرية العاملة في المجال الرقمي، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات.

وبالموازاة مع ذلك، سيتم تعزيز التحول الرقمي للنسيج الاقتصادي الوطني، لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الناشئة، من خلال برامج موجهة لدعم الابتكار واعتماد التكنولوجيات الرقمية والرفع من تنافسيتها. كما سيتم التركيز على تطوير استعمالات التكنولوجيات الناشئة، بما من شأنه تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الرقمية وترسيخ مكانة المغرب كمركز إقليمي للابتكار والتكنولوجيا الرقمية.

ويحظى التحصين المستدام للأمن المائي الوطني بعناية خاصة من صاحب الجلالة، نصره الله، تترجمها الرؤية الملكية في مجال السياسة المائية الهادفة في نفس الآن، إلى تعزيز الأمن المائي الوطني وضمان العدالة المجالية في الولوج المستدام للماء. وترتكز هذه الرؤية على خمس ركائز استراتيجية متكاملة تتمثل في تكريس السيادة المائية كركيزة للسيادة الوطنية وتعزيز قدرة المملكة على الصمود المائي من خلال تطوير منظومة صناعية وطنية لتحلية المياه ومحن الماء مع مجموعاتها النوعية وتطوير الكفاءات الوطنية في

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

المجال الاستراتيجي للماء. وتقوم هذه الرؤية كذلك على ضمان العدالة المجالية المائية، خاصة عبر مشاريع الربط بين الأحواض والطرق السيارة للماء، باعتبارها آليات تبلور تضامنا وطنيا حقيقيا للماء، وضمان استدامة الموارد المائية.

وتفرض حماية الرأسمال المائي الوطني، بغرض الاستجابة للرهانات المائية الحاضرة واستشراف التحديات المائية للأجيال المقبلة، هندسة حلول دائمة تقوم على تعبئة مختلف القطاعات والهيئات المعنية قصد تسريع وتيرة الاستثمارات المرتبطة بالماء التي لها وقع على المديين المتوسط والبعيد، وخصوصا عبر استكمال إنجاز السدود في طور التشييد قصد توسيع الطاقة التخزينية لتبلغ 22 مليار متر مكعب ومشاريع الربط بين الأحواض المائية، وكذا مواصلة البرنامج الوطني لمحطات تحلية مياه البحر من أجل بلوغ إنتاج 1 مليار و700 مليون متر مكعب في أفق سنة 2030، حيث شهدت الفترة ما بين نهاية 2021 ومنتصف 2026 إنجاز مشاريع استراتيجية، أبرزها إحداث محطة أكادير وتوسيع محطة الجرف. ومن المرتقب خلال الأشهر المقبلة دخول ثلاثة مشاريع كبرى حيز الاستغلال، تشمل محطة الداخلة ومحطة آسفي ومشروع الدار البيضاء الكبرى. كما توجد مشاريع جديدة لتحلية مياه البحر بالاعتماد على الطاقات المتجددة، قيد التطوير بغية الشروع في استغلالها ما بين 2029 و2030، بكل من الجهة الشرقية وسوس-ماسة وطنجة وكلميم-طانطان والرباط. كل هذا بالموازاة مع تسريع البرامج المتعلقة بإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة، واقتصاد الماء على مستوى شبكة نقل وتوزيع الماء الصالح للشرب ومياه الري.

وإذا كان توفر المغرب على بنيات تحتية حديثة ومتينة، وبمواصفات عالمية يشكل ركيزة واختيارا تمويا تبناه المغرب منذ عقود باعتباره رافعة للتنمية القطاعية والمجالية والعدالة الترابية، فإنه أضحى ميزة ترجح اختيار بلادنا لاحتضان أكبر التظاهرات الدولية وترسخ مكانة المغرب كقوة تنظيمية عالمية بالنظر لما أبان عنه المغرب، عبر التنظيم الجيد للتظاهرات القارية والدولية، مما جعله محط إعجاب وتقدير عبر العالم.

فبقدر ما يشكل تنظيم كأس العالم 2030 اعترافا بالنهضة التنموية للمغرب، فهي فرصة وعاملا مسرعا لتنفيذ المشاريع الهيكلية والأولويات المنبثقة مسبقا عن رؤية المملكة الاستراتيجية للتنمية، والمقررة في إطار ترسيخ رؤية المغرب الحديث، وتعزيز إشعاع الاقتصاد المغربي وجاذبيته وتنافسيته الدولية. وسيشكل احتضان كأس العالم واجهة إيجابية ودينامية تعكس خبرة بلادنا وقدرتها على التنظيم، وهو ما يمثل وسيلة عملية لاستقطاب المستثمرين الأجانب وإبرام شراكات جديدة.

وتعكس الاستعدادات المرتبطة بهذه التظاهرة استراتيجية وطنية تروم تحفيز النمو، وتعزيز الجاذبية المجالية وتقوية الاستثمارات في عدة قطاعات اقتصادية حيوية تشمل السياحة والطاقات المتجددة واللوجستيك والصحة والنقل، مما سيكون لها أثر هام على مجمل الاقتصاد الوطني. كما تحرص الهيئات القائمة على هذه الاستعدادات على ضمان ديمومة الجدوى والمنفعة الاجتماعية والاقتصادية والرياضية من المعدات والبنيات التحتية اللازمة للمونديال لما بعد فترة المنافسات، مما يشكل إرثا مستداما.

وفي إطار تبني المغرب لاختيارات استراتيجية تهدف إلى تقوية استقلالية الاقتصاد الوطني وتثمين موارده الذاتية، لاسيما عبر تعزيز السيادة الصناعية وتسريع الانتقال الطاقي وتحديث القطاع الفلاحي ومواكبة انتعاش القطاع السياحي، سيواصل مشروع قانون المالية لسنة 2027 إيلاء أهمية للقطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية، مع تعزيز دعم وتشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال بما يضمن ترسيخ تموقع بلادنا كمنصة إقليمية تنافسية للإنتاج والاستثمار مع تحسين وضعية الميزان التجاري.

رئيس الحكومة

ويشهد القطاع الصناعي الوطني نموا ملحوظا وأداء تصديريا قويا يعزز اندماج المنظومة الصناعية الوطنية في سلاسل القيم العالمية. فقد ساهمت وتيرة نمو وتنوع الصادرات الصناعية خلال الفترة 2021-2025 في ترسيخ مكانة الصناعة كإحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني الصاعد، حيث بلغت حوالي 408 مليار درهم سنة 2025، مسجلة نموا إجماليا يقدر بـ 45% مقارنة بسنة 2021، مدعومة بالأداء المتميز للمهن العالمية للمغرب وعلى رأسها قطاعي السيارات والطيران. وسجل هذان القطاعان نسبة إدماج محلي تقارب 70% و40%، مما يعكس تعزيز المحتوى الصناعي الوطني والارتقاء التدريجي للنسيج الصناعي المغربي في أنشطة ذات قيمة تكنولوجية عالية.

كما يأتي إطلاق جلالة الملك، نصره الله، لمشروع إنجاز مصنع بالنواصر لإنتاج أنظمة هبوط الطائرات تابع لمجموعة "سافران"، كتأكيد على تمكن المملكة من التكنولوجيا الدقيقة لتصنيع أنظمة الهبوط وارتقائها إلى منصة للطيران بمرجعية عالمية، مما أهل بلادنا لولوج النادي المصغر للدول التي تتوفر على أكبر المراكز الصناعية، في مجال صناعة محركات وأنظمة هبوط الطائرات. وبفضل تطوير بنية تحتية صناعية حديثة، تضاعفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للقطاع الصناعي ثلاث مرات خلال العقد الأخير، مما يعكس الثقة العالمية المتنامية في الاقتصاد المغربي وجاذبيته كوجهة استثمارية مفضلة.

ووفق طموح الحفاظ على المكتسبات ومضاعفتها، سيتم العمل، في إطار مشروع قانون المالية 2027 على تعزيز صلابة النسيج الإنتاجي وعلى النهوض بصناعة حديثة ومستدامة وشمولية وتنافسية، عبر ترصيد التقدم الملموس المحقق لاسيما في قطاعات السيارات والطيران، وتعزيز الأداء الصناعي المطرد للصناعات الغذائية والدوائية التي أصبحت تغطي ما يقارب 80% من الحاجيات الوطنية، وكذا قطاع الكهرباء والإلكترونيات. كما ستتم مواصلة برنامج الدعم "تطوير-البحث والتطوير والابتكار" الذي تم تمديده إلى غاية سنة 2028 بغلاف مالي قدره 900 مليون درهم.

ولقد انعكست الدينامية الصناعية إيجابيا على مستوى التجارة الخارجية ووضعية الميزان التجاري. فبرسم سنة 2025، بلغت الصادرات الوطنية حوالي 470 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 3% مع سنة 2024، ومحققة نسبة تغطية حوالي 57%.

وفي هذا الإطار، يطمح برنامج التجارة الخارجية 2025-2027 إلى تأهيل 400 مقاولة مصدرة جديدة وتحقيق زيادة في قيمة الصادرات تقارب 84 مليار درهم في أفق 2027 فضلا على إحداث ما يفوق 76.000 منصب شغل مباشر بفضل الدينامية التصديرية المتوقعة. كما سيتم العمل على تطوير التعاون التجاري الدولي من خلال استغلال الاتفاقيات التجارية بين المغرب وشركائه التقليديين، وتشجيع ظهور عرض تصديري متنوع من حيث الوجهة والتكوين، موازاة مع تنظيم الواردات وتعزيز الحماية التجارية ضد الممارسات التجارية غير المشروعة في الاستيراد، مع تشجيع المنتجات الوطنية.

من جهته، يؤكد القطاع السياحي مساراً إيجابياً ومتواصلاً، ومرحلة جديدة في تطوره، إذ سجّل المغرب توافد 19,8 مليون سائح خلال سنة 2025، بزيادة قدرها 14% مقارنة بسنة 2024. وبهذا، تقترب المملكة لأول مرة من عتبة 20 مليون سائح. وسجلت الإيرادات السياحية أداء استثنائيا ببلوغها 138 مليار درهم من العملة الصعبة، بارتفاع ملحوظ بلغ 75% مقارنة بسنة 2019 و21% مقارنة مع 2024. وبلغت مداخيل السياحة بالعملة الصعبة 64,9 مليار درهم عند متم شهر يونيو من سنة 2026 مسجلة ارتفاعا بنسبة 15,9% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2025.

رئيس الحكومة

وسيعرف مشروع قانون المالية لسنة 2027، مواصلة تعبئة كافة الفاعلين المؤسساتيين العموميين والخواص بغرض تعزيز الجهود لجعل المغرب وجهة سياحية مرجعية، جذابة وسهلة الولوج، خاصة من خلال برنامج " "Cap Hospitality" الذي يهم منح تمويل مشترك، تتكفل فيه الدولة بكامل تكاليف الفائدة، لصالح مؤسسات الإيواء السياحي الحاملة لمشروع تأهيل، بهدف تسريع عملية رفع مستوى العرض الفندقي من خلال تأهيل 25.000 غرفة. كما سيتم العمل على استكمال تنزيل برنامج "GoSiyaha" لفائدة أزيد من 1.700 مشروع وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات السياحية. وسيتم، بالموازاة مع ذلك، التركيز على التنويع النشط للأسواق المصدرة للسياح، وتنظيم حملات ترويجية، وتعزيز الشراكات في مجال النقل الجوي.

وبخصوص الاستراتيجية الفلاحية الوطنية، فإنها تصبو إلى رسم مسار فلاحة أكثر نجاعة واستدامة وصمودا في مواجهة التغيرات المناخية. وترتكز هذه الاستراتيجية على دعامتين أساسيتين، تهمان إعطاء الأولوية للعنصر البشري واستدامة التنمية الفلاحية.

وشهدت سنة 2025 انتعاشا للنشاط الفلاحي، حيث بلغ معدل نمو القيمة المضافة الفلاحية 8,2%، ومن المرتقب أن يصل هذا النمو إلى 15,1% خلال سنة 2026.

وسيعرف مشروع قانون المالية لسنة 2027، مواصلة تنزيل الاستراتيجية الفلاحية عبر تعزيز تثمين الموارد المائية ومواصلة تنمية وتأهيل السلاسل الفلاحية من خلال استهداف عالية السلسلة الفلاحية وكذا تكثيف الجهود على مستوى سافلة الإنتاج، وهيكلة وعصرنة سلاسل التوزيع والتسويق وتعزيز الجودة والابتكار والتكنولوجيا الخضراء لملائمة الإنتاج لحاجيات المستهلكين.

كما سيتواصل تنفيذ مشاريع الفلاحة التضامنية من الجيل الجديد، والتي تضم 203 مشروعا أطلقت خلال الفترة 2021-2026، وذلك في أفق بلوغ الهدف المسطر في إطار استراتيجية «الجيل الأخضر»، والمتمثل في غرس مساحة تتراوح بين 350.000 و400.000 هكتار، بأنواع نباتية مقاومة للجفاف مما من شأنه خلق فرص الشغل للشباب والنساء في العالم القروي.

وتلتزم بلادنا، تحت قيادة جلالة الملك نصره الله، الذي يضع الانتقال الطاقي لبلادنا في صلب الأولويات، ببلورة تحول طاقي عميق يزاوج بين دعم التنمية الاقتصادية وضمان الاستدامة وتعزيز تنافسية المنتوج المغربي. وببلوغ حصة الطاقات المتجددة حاليا 46,1% من المزيج الطاقي الوطني، تؤكد بلادنا مكانتها كأحد أبرز النماذج الإفريقية والدولية في مجال الانتقال الطاقي.

وتفعيلا للرؤية الملكية الاستشرافية لتعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة ورفع تحديات القرن الواحد والعشرين من خلال اعتماد التنمية المستدامة كمشروع مجتمعي وكنموذج تنموي، ستتم مواصلة المشاريع الكبرى التي تهدف إلى الانتقال للطاقات النظيفة، وتوطيد الاستقلالية الطاقية، خصوصا عبر تطوير الهيدروجين الأخضر وذلك في إطار مبادرة "عرض المغرب للهيدروجين الأخضر"، إضافة إلى الرفع من استعمال الغاز الطبيعي في إنتاج الطاقة وتحويل المحطات التي تستعمل حاليا الفيول والفحم إلى محطات تشتغل أساسا بالغاز الطبيعي. في هذا الإطار، انطلق تنزيل خارطة طريق لتطوير البنى التحتية اللازمة لاستيراد ونقل وتخزين وإعادة تغويز الغاز الطبيعي وكذا مشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب والذي سيشكل رافعة طاقية واقتصادية واجتماعية مهمة لكافة الأطراف المعنية وكذا بديلا منخفض الكربون لدعم قطاع الطاقة والصناعة.

رئيس الحكومة

وباعتباره إطارا مرجعيا لإقلاع اقتصادي مستدام، سيتواصل تنزيل ميثاق الاستثمار بما يمكن من إحداث مناصب للشغل وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية ومهن المستقبل وتقليص الفوارق المجالية، وتعزيز مكانة المغرب كقطب قاري ودولي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى جانب دعم الإنتاج المحلي وتعويض الواردات وتشجيع الصادرات.

وسيتم إيلاء أهمية خاصة لتسريع تنزيل النظام الخاص لدعم استثمارات المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، كما سيتم العمل على تسهيل ولوجها إلى التمويل البنكي من خلال توفير قروض ملائمة، وضمانات مبسطة، وإرساء نظام وطني للتنقيط (Scoring)، إلى جانب إحداث منظومة للدعم غير المالي تغطي مختلف مراحل حياة هذه المقاولات.

ومن جهة أخرى، سيتم إيلاء أهمية خاصة لضمان ولوجها إلى الطلبات العمومية، من خلال تسريع إخراج وتنزيل إصلاح المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، الذي يتضمن تدابير هامة لفائدة هذه المقاولات، خاصة، الرفع من الحد الأقصى للأعمال التي يجوز إبرامها بواسطة سندات الطلب من 500.000 درهم إلى 800.000 درهم، ومن سقف المبلغ التقديري لطلب العروض المفتوح المبسط، الذي لا يضم ملفه التقني للمتنافس الشهادات المرجعية، من 1 مليون درهم إلى 1,5 مليون درهم.

ويفرض ضمان استمرارية ريادة المغرب الإقليمية والقارية في مجال مناخ الأعمال مواصلة التعبئة الجماعية من أجل توفير الظروف الهيكلية لعملية الاستثمار وريادة الأعمال وتعزيز التنافسية الوطنية وتحسين تكاليف عوامل الإنتاج فضلا على تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والابتكار.

وفي هذا الصدد، أهاب جلالة الملك، نصره الله، في خطابه السامي، بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لعيد العرش المجيد، بالقطاع المالي الوطني، لمواصلة العمل على مواكبة الاستثمار والمشاريع الكبرى، وعلى إحداث نقلة نوعية في توسيع الولوج للتمويلات، البنكية وغير البنكية، الموجهة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، وللابتكار والتصنيع والتصدير، معبرا في نفس الآن، على تطلع جلالته إلى أن ينكب القطاع المالي، على فتح آفاق أوسع وأكثر ابتكارا، بما يضمن التعبئة المثلى للادخار الوطني، لاسيما المؤسساتي وإنعاش الأسواق المالية، لتسريع الدينامية التنموية للمغرب الصاعد.

II. التأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية وفق مقاربة للتنمية المجالية المندمجة.

اعتبارا للانشغال المستمر لجلالة الملك، حفظه الله، بالوضع الاقتصادي والاجتماعي اليومي لمختلف فئات المواطنين، لا سيما تلك التي تعاني من الفقر والهشاشة بمختلف مظاهرها، وبناء على قناعة جلالته بأن الكرامة والعدل والإنصاف وتكافؤ الفرص وتحقيق سبل العيش الكريم لكل فئات شعبه الوفي هي من حقوق الإنسان الأساسية، تعد ثوابت العدالة الاجتماعية والمجالية خيارا استراتيجيا لبلادنا وموضوعا أساسيا للرؤية الملكية الموجهة للسياسية الاقتصادية والاجتماعية.

واستحضارا للترابط الوثيق بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، ووجوب اعتماد سياسات عمومية فعالة وهادفة، قائمة على توزيع ثمار النمو الاقتصادي بشكل منصف وعادل، دعا جلالة الملك نصره الله، إلى الانتقال من المقاربات القطاعية للتنمية الاجتماعية، إلى مقاربة للتنمية المجالية المندمجة بما يضمن إحداث نقلة حقيقية، في التأهيل الشامل للمجالات الترابية،

رئيس الحكومة

وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية، من أجل أن تشمل ثمار التقدم والتنمية كل المواطنين، في جميع المناطق والجهات، دون تمييز أو إقصاء.

ولهذه الغاية، وجه جلالته الحكومة لاعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية، يرتكز على تثمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة، ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية. وينبغي أن تقوم هذه البرامج، على توحيد جهود مختلف الفاعلين، حول أولويات واضحة، ومشاريع ذات تأثير ملموس.

وتتمثل مقومات الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة في:

- التشخيص الترابي متعدد الأبعاد الذي يتيح تحديد المشاريع المستجيبة للرهانات التنموية المحلية في المجالات المستهدفة وكذا للانتظارات الحقيقية للسكان. ويتبلور ذلك من خلال تشخيص ترابي لكل عمالة وإقليم بناء على تحليل مختلف المؤشرات السوسيو-اقتصادية، وتحديد نقاط القوة والضعف فيما يخص ولوج الساكنة إلى الشغل والتعليم والصحة والماء وبرامج التأهيل الترابي؛

- التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد الذي يتجاوز أكثر من ولاية تشريعية، حيث أن التقديرات الأولية للغلاف المالي الإجمالي لتنفيذ هذه البرامج على مدى 8 سنوات ستبلغ ما يناهز 210 مليار درهم.

- آليات الإشراف والحكامة وتنفيذ وتقييم هذا الجيل الجديد من البرامج. وتنبني منظومة القيادة على مقاربة تنطلق من المستوى المحلي، حيث سيتم إحداث لجنة يترأسها عامل العمالة أو الإقليم، وتضم المنتخبين وممثلي المصالح اللامركزة للدولة، تتولى صياغة البرنامج وتتبع تنفيذ المشاريع، والتشاور مع الساكنة المستهدفة استجابة لمتطلباتها، مع ضمان تثمين مؤهلات المناطق المعنية. ويترأس والي الجهة لجنة تتكلف بتجميع برامج التنمية الترابية المندمجة الخاصة بعمالات وأقاليم الجهة مع ضمان الانسجام العام للمشاريع.

من جهة أخرى، يتولى المستوى الوطني التنسيق العام وتعبئة التمويلات اللازمة. هكذا، يعهد للجنة وطنية يرأسها رئيس الحكومة، تتألف من القطاعات الوزارية المعنية، بمهمة المصادقة على البرامج، وضمان طابعها المندمج والتشاوري، مع وضع مؤشرات للتتبع والتقييم لقياس مدى آثار المشاريع.

- الانفتاح والتواصل الواسع حول برامج التنمية الترابية المندمجة من خلال إحداث منصة رقمية مخصصة تتيح لكافة المواطنين والفاعلين المؤسساتيين الولوج لكافة المعلومات المتعلقة بالبرمجة وحالة تقدم الأشغال وتنفيذ المشاريع، وذلك لضمان أقصى درجات الشفافية، وتتبع العمليات الملتزم بها، بصفة منتظمة.

هكذا، وتماشيا مع مواصلة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، وعلى ضوء خلاصات النقاش المؤسساتي وتوصيات المناظرات الوطنية للجهوية المتقدمة، التي أجمعت توصياتها على ضرورة الانتقال إلى جيل جديد من الجهوية، لا يقوم على توسيع الاختصاصات بقدر ما يقوم على ترشيدها وتدقيقها وربطها بمتطلبات التنمية الفعلية، يهدف القانون التنظيمي رقم 031.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الذي صادق عليه البرلمان، في عمقه الاستراتيجي، إلى إرساء إطار قانوني ومؤسساتي

رئيس الحكومة

متكامل، كفيل بضمان تنزيل فعال للجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة يشمل كل المناطق والجهات، دون استثناء، بما يكفل توحيد جهود مختلف الفاعلين العموميين والخواص حول أولويات واضحة، ومشاريع مهيكلة ذات تأثير اقتصادي واجتماعي ملموس وقابل للقياس.

ويؤسس هذا الإصلاح لتحول نوعي في فلسفة تدبير الشأن الجهوي، قوامه الانتقال إلى اختصاصات واضحة وتدبير استراتيجي قائم على النتائج. ويرتكز على ثلاثة محاور كبرى مترابطة، يُشكل كل واحد منها رافعة أساسية لتحسين أداء الجهة وتعزيز دورها في التنمية، وتشمل هذه المحاور:

(1) إعادة هندسة اختصاصات الجهة وفق منطق النجاعة والوضوح، خاصة عبر إعادة توجيه تدخلات الجهة نحو دعم الاستثمار المنتج وتحفيز المبادرة المقاولاتية، مع اعتماد مقاربة أكثر دقة في تحديد الأدوار. في هذا الصدد، سيتم تخويل الجهات اختصاصا جديدا يتمثل في الإسهام في تعبئة العقار لإحداث مناطق الأنشطة الاقتصادية، مع إدراج التنمية الرقمية كاختصاص استراتيجي جديد. موازاة مع ذلك ستشمل الاختصاصات المشتركة بين الدولة والجهات الإسهام في إحداث مناطق الأنشطة الاقتصادية وكذا إنعاش الأنشطة غير الفلاحية بالوسط القروي.

(2) تحديث آليات تنفيذ المشاريع وتعزيز النجاعة لاسيما عبر تحويل الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركة مساهمة في إطار نموذج تدبيري جديد يقوم على المرونة والفعالية، مع الحفاظ على الطابع العمومي لهذه الآلية وعلى استمرارية نشاطها دون انقطاع.

(3) تقوية الموارد المالية للجهات وتعزيز الاستقلالية، عبر الرفع من حجم التحويلات المالية لفائدتها بشكل ملموس، بما لا يقل عن 12 مليار درهم سنوياً ابتداء من السنة المالية 2027، وذلك لتمكينها من تمويل المشاريع المهيكلة وتعزيز قدرتها على تحقيق تنمية مجالية متوازنة.

ويوطد هذا الإصلاح مكتسبات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أسهمت بجلاء، على مدى ما يقارب عقدين من الزمن، في تعزيز الإدماج الاجتماعي ودعم التنمية الاقتصادية المنشودة، وكذا منجزات برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي الذي استهدف أزيد من 1.200 جماعة ترابية و140 مركزاً قروياً بساكنة تتجاوز 17 مليون نسمة، بميزانية بلغت 50 مليار درهم.

كما يواكب هذا الإصلاح عددا من الأوراش الوطنية المفتوحة، لاسيما البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة الذي يهدف إلى تأهيل 542 مركزاً قروياً يقطن بها 60% من الساكنة القروية بالمملكة، وكذا مختلف مشاريع تنمية المناطق الجبلية والواحات.

ووفق نفس غايات التنمية المجالية، يعكس برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز (2024-2028) وكذا مختلف برامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات رهانات تنموية قواسمها المشتركة إصلاح الأضرار وإعادة التأهيل، ودعم انطلاقة دينامية اقتصادية واجتماعية جديدة.

رئيس الحكومة

ويبلور برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز ترسانة متكاملة تجمع بين التدخلات الاستعجالية والإجراءات الهيكلية الكفيلة بضمان إعادة الإعمار وتحقيق التنمية المحلية المستدامة. لهذه الغاية، بلغ مجموع الدفوعات التي تمت تعبئتها من طرف الدولة، بحلول شهر يونيو 2026، لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات ما قدره 8,02 مليار درهم. وبلغ عدد المستفيدين من المساعدات الشهرية الاستعجالية لفائدة الأسر المتضررة بمبلغ 2.500 درهم شهريا، ما قدره 63.786 أسرة، وذلك بغلاف إجمالي قدره 2,52 مليار درهم. وبلغ عدد المستفيدين من المساعدات المباشرة لإعادة البناء (140.000 درهم) 5.751 أسرة، بمبلغ إجمالي قدره 759,7 مليون درهم تم صرفه على أربع دفعات، فيما بلغ عدد المستفيدين من مساعدات مباشرة لإعادة تأهيل المنازل غير الصالحة للسكن (80.000 درهم) 52.240 أسرة، بمبلغ إجمالي قدره 3,98 مليار درهم تم صرفه على أربع دفعات.

كما تم رصد غلاف مالي إجمالي قدره 6,42 مليار درهم بحلول شهر يونيو 2026 للعمليات الاستعجالية التي تنجزها القطاعات الوزارية والمندرجة في إطار مشاريع إعادة بناء وتأهيل البنيات التحتية المتضررة جراء زلزال الحوز. وسيتواصل، خلال سنة 2027، تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز حيث سيتم مواصلة تنفيذ المشاريع الاستعجالية التي تتولى القطاعات الوزارية إنجازها وتأمين الموارد الضرورية لتمويل مخطط عمل وكالة تنمية الأطلس الكبير الذي يتكون من مشاريع إعادة البناء وتأهيل المناطق المتضررة جراء الزلزال التي تنجزها الوكالة باسم الدولة إضافة إلى مواصلة إنجاز مشروع المنصات الجهوية لتخزين الاحتياجات الأساسية.

ووفق نفس روح التعبئة الوطنية، تم إطلاق عدد من برامج تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات خلال الفترة الممتدة من سنة 2024 إلى سنة 2026. في هذا الصدد، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم إطلاق برنامج دعم ومواكبة المتضررين من الفيضانات بشمال وغرب المملكة، خصص له غلاف مالي يقدر ب 3 ملايير درهم، حيث تم تقديم المساعدة المالية الاستعجالية للأسر، بمنحة مالية تقدر ب 6.000 درهم، لحوالي 50.000 أسرة متضررة، بغلاف إجمالي يقدر ب 300 مليون درهم، و المساعدة المالية الخاصة بإعادة تأهيل المساكن والمحلات التجارية الصغيرة المتضررة من خلال تقديم دعم بمبلغ 15.000 درهم لكل المتضررين بالأقاليم الأربع المعنية، بغلاف مالي يقدر ب 105 مليون درهم، إلى جانب المساعدات العينية وعمليات التنظيف بالمراكز الحضرية المتضررة بغلاف مالي يبلغ 225 مليون درهم، و إعادة تأهيل البنيات التحتية ومساعدة الفلاحين والكسابة، بغلاف مالي يقدر ب 2,370 مليار درهم.

III. مواصلة توطيد ركائز الدولة الاجتماعية

كرس دستور المملكة مفهوم الدولة الاجتماعية كنواة لاختيار المملكة المغربية، الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، ومرتكزا لمسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة. كذلك، وتكريسا لمركزية الإنسان في الرؤية الملكية للتنمية الشاملة، أكد جلالة الملك نصره الله، في خطاب العرش لسنة 2009، أن المواطن هو الفاعل والمحرك، والغاية من كل المبادرات والمشاريع الملكية الإصلاحية والتنموية.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ويراهن المغرب عبر تكريس ركائز الدولة الاجتماعية على ديمومة النهوض الشمولي بالشأن الاجتماعي، بما يشمل الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والتشغيل والسكن اللائق والحفاظ على القدرة الشرائية، وصون كل مقومات العيش الكريم.

وترجمة لهذا التوجه، وفي إطار الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، بلغ عدد الأسر المستفيدة من نظام الدعم الاجتماعي المباشر حوالي 4 ملايين أسرة، تشمل أكثر من 5 ملايين طفل، بكلفة شهرية تناهز 2,2 مليار درهم، فيما تجاوزت التحويلات الإجمالية 64,2 مليار درهم منذ إطلاق البرنامج سنة 2023 وإلى غاية متم شهر يونيو 2026. كما تحقق تقدم نوعي في مجال الإدماج المالي عبر تعميم فتح الحسابات البنكية، مما مكن المستفيدين من الولوج إلى الخدمات البنكية، وعزز استقلاليتهم الاقتصادية وإدماجهم الفعلي في الدينامية التنموية الوطنية.

ومن المزمع الارتقاء بهذا النظام عبر الانتقال من منطق المساعدة إلى منطق التمكين المستدام، من خلال تيسير ولوج المستفيدين إلى سوق الشغل المهيكل. وفي هذا الإطار، يهدف القانون رقم 041.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 إلى معالجة الإشكالات التي أفرزها التنزيل العملي عبر إرساء منحة استثنائية تمنح مرة واحدة لفائدة الأسر التي تفقد حقها في الدعم نتيجة التصريح برب الأسرة أو أحد الزوجين لدى نظام الضمان الاجتماعي بالقطاع الخاص، وذلك قصد تشجيع التصريح بالعمل وتعزيز الانخراط في سوق الشغل المهيكل. كما يتيح هذا القانون إمكانية إعادة إدماج الأسر المستفيدة ضمن منظومة الدعم الاجتماعي المباشر في حالة فقدان العمل لأسباب خارجة عن الإرادة، دون التقيد بمدة دنيا لعدم التصريح.

علاقة بذلك، ستطلق الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي مبادرات تشجيعية ترتكز على محوري التشغيل والتعليم، وتهدف إلى تسهيل ولوج المستفيدين إلى سوق الشغل المهيكل دون فقدان حقوقهم الاجتماعية. ويتم ذلك عبر حزمة متكاملة من التدابير تشمل منحا تحفيزية، ودعما لرعاية الأطفال، واستمرارا مؤقتا لبعض أشكال الدعم، إضافة إلى مواكبة فردية للمستفيدين. كما ستساهم النتائج المحققة في تعزيز آليات التقييم، بما يتيح تعديل التدابير وتطويرها وتعميمها على الصعيد الوطني.

وفي ظل النجاح الذي عرفه تفعيل ورش تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والذي مكن من رفع نسبة التغطية بفضل تنزيل الأنظمة الثلاثة المتمثلة في نظام أمو تضامن، والنظام الخاص بالعمال غير الأجراء، ونظام أمو الشامل، من 42% قبل انطلاق الورش إلى أزيد من 87% حاليا، ستتواصل الجهود لاستكمال تنزيل مختلف التدابير الرامية إلى تعزيز حكامة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وضمان الاستدامة المالية لمختلف أنظمته.

ويعد التحكم في النفقات ركيزة أساسية للحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الحماية الاجتماعية وضمان استدامتها. بهذا الشأن، سيتم العمل على تعزيز آلياتها لا سيما من خلال إعمال المقاربة الوقائية، لما لها من أثر إيجابي في تحسين المؤشرات الصحية والحد من الأمراض المزمنة والمكلفة، وبالتالي تقليص نفقاتها. كما يحظى تحسين الولوجية إلى الدواء وترشيد النفقات المرتبطة به بأهمية خاصة. ويندرج المرسوم رقم 2.25.631 بتغيير وتتميم المرسوم المتعلق بشروط وكيفيات تحديد سعر بيع الأدوية المصنعة محليا أو المستوردة للعموم في إطار تعزيز استدامة التمويل الخاص بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك من خلال إرساء آليات أكثر نجاعة وشفافية لتحديد ومراجعة أسعار الأدوية، بما يضمن تحسين ولوج المواطنين إلى العلاج والحد من الأعباء المالية التي يتحملها المؤمن لهم. كما من شأن هذا الإصلاح أن يمكن من تحقيق تقليص النفقات لفائدة منظومة التأمين الإجباري الأساسي عن

رئاسة الحكومة
رئيس الحكومة

المرض، تقدر بحوالي 2 مليار درهم سنوياً، مع تخفيض المبالغ المتبقية على عاتق الأسر بحوالي 866 مليون درهم سنويا، مما يكرس مبادئ العدالة في الولوج إلى الأدوية، ويواكب في الآن ذاته تطوير الصناعة الصيدلانية الوطنية والارتقاء بحكامة سياسة تسعير الأدوية.

وبالموازاة مع ذلك، ستتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز موارد الأنظمة عبر توسيع قاعدة المنخرطين، وتحسين تحصيل الاشتراكات، إلى جانب اعتماد تدابير ملائمة لخصوصيات بعض الفئات المستفيدة .

ومن المنتظر أن تسهم هذه التدابير مجتمعة، في تحقيق الهدف المزدوج المتمثل في تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، مع الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

وفي إطار التنزيل الاستراتيجي لورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية، يشهد تنفيذ برنامج تأهيل العرض الصحي تحولا ملموسا، حيث تم استكمال تأهيل 1.400 مركزا صحيا عبر مختلف جهات المملكة، مع الشروع في تعميم هذا التأهيل ليشمل 1.600 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية المتبقية على مدى ثلاث سنوات.

وفي سياق الارتقاء بالبنيات الاستشفائية الكبرى، يرتقب دخول المركزين الاستشفائيين الجامعيين بكل من العيون والرباط حيز الخدمة أواخر السنة الجارية. وتأتي هذه المشاريع، إلى جانب مواصلة أشغال بناء المراكز الاستشفائية الجامعية ببني ملال وكلميم والرشيدية، وبرمجة إعادة بناء مركز استشفائي جامعي جديد بالدار البيضاء وكذا إطلاق أشغال إعادة بناء المركز الاستشفائي الجهوي بأكادير فضلا عن مواصلة عملية إصلاح وتجديد 90 مستشفى تتطلب إعادة التأهيل، وذلك تكريسا للعدالة المجالية وضمان توزيع متوازن للخدمات الصحية على الصعيد الوطني.

وبالموازاة مع هذه التحولات البنيوية، يشهد القطاع الصحي إصلاحا مؤسساتيا عميقا لتعزيز الحكامة، يتجسد في إحداث المجموعات الصحية الترابية كآلية لتوحيد تدبير العرض الصحي جهويا وتقريب العلاجات من المواطنين. وقد انتقل هذا الورش إلى مرحلة التنزيل الفعلي تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، حيث تم إطلاق خمس مجموعات بكل من جهات: الدار البيضاء-سطات، الرباط-سلا-القنيطرة، فاس-مكناس، سوس-ماسة، والعيون-الساقية الحمراء، في أفق تعميمها تدريجيا على باقي جهات المملكة. ويأتي ذلك بعد استكمال التجربة النموذجية بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

إلى جانب ذلك، تضع المنظومة الصحية ضمن أولوياتها تسريع وتيرة الرقمنة، عبر تنزيل النظام المعلوماتي الاستشفائي المندمج وإرساء الملف الطبي المشترك وورقة العلاجات الإلكترونية لتمكين تتبع موحد وآمن لكل مريض عبر مختلف المؤسسات الصحية، وكذا تحقيق التقائية وطنية للأنظمة المعلوماتية الصحية، ولهذه الغاية، سيتم العمل على إحداث وكالة وطنية لرقمنة المنظومة الصحية الوطنية، سيعهد إليها بتنزيل هذا النظام المعلوماتي المندمج. وموازاة مع هذا التوجه الرقمي، سيتم الانكباب على تعزيز قدرات الموارد البشرية بالقطاع الصحي، مستهدفة تحسين المؤشر المتعلق بكثافة مهني الصحة ليبلغ 45 مهنياً صحياً لكل 10.000 نسمة في أفق سنة 2030. ويواكب هذا الطموح اعتماد "الوظيفة الصحية" لتثمين المسارات المهنية وتحفيز الكفاءات الوطنية، بما يضمن استدامة المرفق الصحي وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ومما لا شك فيه، تعد منظومة التربية والتكوين عماد بناء مغرب الغد، وذلك اعتبارا لأهمية تأهيل الرأسمال البشري بالنظر لتحديات رهانات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. ويفرض الارتقاء بالمنظومة التعليمية مواصلة التعبئة المجتمعية الشاملة لبلورة أهداف وغايات القانون الإطار رقم 57.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بما يضمن إحداث تحول نوعي في المدرسة العمومية وتحسين جودة التعلمات وتعزيز الإنصاف وتكافؤ الفرص.

وسيتم خلال سنة 2027 مواصلة استكمال الأوراش الإصلاحية الكبرى، وفي مقدمتها تعميم التعليم الأولي باعتباره مدخلاً أساسياً للارتقاء بجودة التعلمات والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية. وبعد بلوغ نسبة التمدرس بهذا السلك حوالي 80% خلال الموسم الدراسي 2025-2026، ستتواصل الجهود لتسريع وتيرة التعميم وتحقيق الهدف الوطني المحدد في أفق سنة 2028. كما سيتواصل توسيع مشروع مؤسسات الريادة باعتباره نموذجاً إصلاحياً قائماً على الممارسات التربوية الفعالة والنتائج القابلة للقياس. وفي هذا الإطار، سيصل عدد مؤسسات الريادة بالتعليم الابتدائي إلى 6.562 مؤسسة خلال الموسم الدراسي 2026-2027، بما يغطي 80% من المدارس العمومية، في أفق بلوغ التعميم الكامل في 2027-2028. كما يتوقع أن يرتفع عدد إعداديات الريادة إلى 1.363 مؤسسة، أي 56% من الثانويات الإعدادية العمومية، على أن يتم تعميم المشروع بالكامل بحلول موسم 2028-2029.

وفي إطار ترسيخ مدرسة الإنصاف والجودة، وإلى جانب مواصلة تفعيل الصيغة الجديدة للمبادرة الملكية «مليون محفظة» القائمة على الدعم المالي المباشر لفائدة أزيد من 3,2 مليون تلميذة وتلميذ، ستتعزز البرامج الاجتماعية الداعمة للتمدرس من خلال تطوير خدمات الإيواء والمطاعم المدرسية والنقل المدرسي بشراكة مع مختلف المتدخلين. كما ستتواصل الجهود الرامية إلى الحد من الهدر المدرسي والانقطاع عن الدراسة، عبر توسيع العرض التربوي لمدارس الفرصة الثانية والمسارات البديلة، بهدف رفع عدد المستفيدين إلى 35 ألف مستفيد خلال الدخول المدرسي 2026-2027، في أفق بلوغ 80 ألف مستفيد سنة 2030، وذلك انسجاماً مع التدابير المنصوص عليها في خارطة طريق التشغيل.

وتندرج هذه الإجراءات ضمن رؤية شمولية تروم إعداد أجيال متمكنة من الكفايات الأساسية والمهارات الرقمية واللغوية، مع مواصلة تحديث المناهج وتعزيز التوجيه المدرسي والمهني وربط منظومة التربية والتكوين بمتطلبات التنمية وسوق الشغل.

ويضع القانون رقم 59.24 المتعلق بالتعليم العالي أسساً جديدة لحكامة المنظومة وتعزيز التخطيط الاستراتيجي لقطاع التعليم العالي. ويكرس هذا الإطار القانوني اعتماد مخطط توجيهي وطني للتعليم العالي يحدد التوجهات الاستراتيجية والتوزيع المجالي للعرض الجامعي، كما يؤسس لمنطق التعاقد بين الدولة والجامعات، ويُرسي كذلك نمطاً جديداً للحكامة من خلال مجالس الأمناء إلى جانب المجالس الجامعية، فضلاً عن إرساء استراتيجية وطنية للبحث العلمي والابتكار وتطوير منظومة معلوماتية وطنية موحدة لتدبير مؤسسات التعليم العالي.

على صعيد آخر، يهدف تنويع وتوسيع العرض التكويني عبر إحداث مؤسسات جامعية جديدة وإعادة هيكلة عدد من المؤسسات القائمة إلى مواكبة الطلب المتزايد على التعليم العالي وتعزيز العدالة المجالية في الولوج إلى التكوينات الجامعية. وفي هذا السياق، يندرج مشروع إحداث كليتي الطب والصيدلة وطب الأسنان بكل من سطات والقنيطرة، إلى جانب تنزيل مشروع إعادة هيكلة خريطة الجامعية من خلال تقسيم عدد من الكليات متعددة التخصصات وتحويلها إلى مؤسسات متخصصة أكثر انسجاماً مع

رئيس الحكومة

الحاجيات التنموية والاقتصادية للجهات، بما يساهم في تحسين جودة التكوين وتطوير التخصصات الأكاديمية والمهنية المعروضة على الطلبة.

من جهة أخرى، يعد التكوين المهني أحد الركائز الأساسية لدعم دينامية التنمية الاقتصادية. ويضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسات العمومية الهادفة إلى تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك عبر تطوير كفاءات الموارد البشرية، ورفع مستوى الإنتاجية، وتعزيز قدرة المقاولات على التنافس محليا ودوليا. وعيا بهذه الأهمية، تهدف المبادرات الهيكلية في مجال تحسين عرض التكوين المهني إلى تحديث المنظومة وتوسيع قاعدة المستفيدين منها. في هذا الصدد، يجسد الجيل الجديد من المؤسسات المتمثل في مدن المهن والكفاءات قفزة نوعية في هذا المسار، إذ بلغ عدد المدن التي انطلق بها التكوين 9 مدن موزعة على مختلف جهات المملكة، فيما ستدخل ثلاث مدن أخرى بفاس والراشيدية وكلميم حيز التشغيل ابتداء من موسم 2026-2027.

وموازاة مع ذلك، سيتواصل العمل على مراجعة عرض التكوين المهني وتجديد مضامينه في اتجاه الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل، فضلاً عن تعزيز منظومة التوجيه المهني بما يمكن الشباب من اختيار المسارات التكوينية الملائمة لتطلعاتهم وقدراتهم.

وعلاوة على ربط إنعاش التشغيل بتعزيز دينامية الاقتصاد الوطني بما يمكن من تحقيق نسبة نمو رهينة بإحداث مناصب شغل كافية لاستيعاب الوافدين الجدد على سوق الشغل والحفاظ على مناصب الشغل، سيتم العمل على تفعيل التدابير المضمنة على مستوى خارطة الطريق في مجال التشغيل الرامية إلى إحداث تحول هيكلي في سوق الشغل. واستنادا إلى معايير الشمولية والاندماج، تقوم المقاربة المعتمدة بهذا الشأن على ثلاثة محاور متكاملة تغطي محور "عرض التشغيل" من خلال دعم الاستثمار وخاصة المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، ومحور " الطلب على التشغيل" عبر رفع مستوى قابلية التشغيل وإزالة العوائق الهيكلية التي تحول دون اندماج بعض الفئات في سوق الشغل، بالإضافة إلى محور "آليات الوساطة" الرامي إلى مراجعة وإعادة هيكلة برامج التشغيل النشيطة ودمجها في إطار برنامج موحد، بما يتيح توفير عرض خدماتي أكثر انسجاماً وفعالية، يستجيب لتنوع أوضاع واحتياجات الباحثين عن الشغل.

وحتى يتم تحصين القدرة الشرائية للمواطنين إزاء تداعيات الظرفية الوطنية والدولية، فقد تم اتخاذ جملة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية ذات الأثر المالي الهام بالنسبة لميزانية الدولة، ويأتي على رأسها، المجهود المالي الكبير الذي تم رصده على مستوى الحوار الاجتماعي. فقد مكنت الإجراءات المتخذة في إطار هذا الحوار من الرفع من المتوسط الشهري الصافي للأجور في القطاع العام، حيث انتقل من 8.237 درهم سنة 2021 إلى 10.600 درهم سنة 2025 أي بزيادة إجمالية ناهزت 29%، بالإضافة إلى الرفع من الحد الأدنى الصافي الشهري للأجور الذي انتقل من 3.258 درهم إلى 4.500 درهم، لتبلغ بالتالي الكلفة المالية الإجمالية السنوية لكافة الإجراءات المتخذة لفائدة القطاع العام، بما فيها الإجراءات المتعلقة بمراجعة الضريبة على الدخل، ما يناهز 48,3 مليار درهم متم سنة 2026، وستصل إلى 49,7 مليار درهم سنة 2027.

على مستوى القطاع الخاص، تم الرفع من الحد الأدنى القانوني للأجر في الأنشطة غير الفلاحية (SMIG) وكذا، الأنشطة الفلاحية (SMAG) توالياً بنسبة 20% و27%. كما تم تخفيض شرط أيام التأمين للاستفادة من 3.240 إلى 1.320 يومًا ابتداء من فاتح يناير 2023، وذلك من أجل الاستفادة من معاش الشيخوخة.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وستتم مواصلة الحوار الاجتماعي قصد معالجة القضايا التي عبرت عنها بعض الهيئات (المهندسون، المتصرفون، التقنيون) بخصوص أنظمتها الأساسية، إضافة إلى فتح نقاش شامل ودقيق يهم تحسين مستوى دخل فئة المتقاعدين المستفيدين من معاش يقل مبلغه عن الحد الأدنى للأجر.

وستتم مواصلة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني من القمح اللين، وذلك عبر تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 13,2 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027 بالإضافة إلى رصد ما يناهز 3,9 مليار درهم لتنزيل الإجراءات المتبقية من اتفاقات الحوار الاجتماعي، إلى جانب العمل على إصلاح أسواق الجملة والتحكم في مسالك التوزيع والتسويق من خلال تقليص عدد الوسطاء ومحاربة المضاربات والاحتكار.

وتقوم سياسة الدولة في مجال السكن على التكامل بين الدعم المباشر الموجه للأسر، والبرامج البنيوية لمحاربة السكن غير اللائق، والتأهيل الحضري والمجالي. وتترجم هذه السياسة بالتالي رؤية اجتماعية أشمل تروم تحسين شروط العيش الكريم، وتقليص الفوارق، وتعزيز الإدماج الاجتماعي المستدام في الحياة اليومية للمواطنين.

في هذا الإطار، ستتم مواصلة تنزيل برنامج الدعم المباشر للسكن الذي يشكل أحد أبرز الأوراش في إطار تعزيز الدولة الاجتماعية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، حيث مكن من توجيه الدعم العمومي بشكل مباشر إلى الأسر المستحقة، وتحسين القدرة الشرائية للأسر المغربية وتعزيز الدينامية الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالقطاع وتيسير الولوج إلى السكن اللائق، مع تسجيل نتائج إيجابية تؤكد نجاح هذه المقاربة الجديدة في مجال السياسة السكنية بالانتقال من دعم العرض إلى دعم الطلب.

وهكذا، ومنذ انطلاق هذه الآلية الجديدة لدعم السكن سنة 2024، وإلى غاية 3 يوليو 2026، استفادت أزيد من 111.000 أسرة من الولوج إلى سكن رئيسي، بغلاف مالي إجمالي للدعم المقدم تجاوز 9,1 مليار درهم.

وبموازاة ذلك، تواصل الدولة مجهودها الرامية إلى المعالجة المستدامة للسكن غير اللائق، من خلال برنامج «مدن بدون صفيح» الذي يشكل أحد أبرز الأوراش الاجتماعية والمجالية بالمملكة. فقد مكن هذا البرنامج، الذي بلغ معدل إنجازه 76% من إعلان 62 مدينة بدون صفيح، وتحسين ظروف عيش أزيد من 384.818 أسرة وإدماجها داخل مجالات حضرية منظمة ومجهزة.

وفي السياق ذاته، يجري حاليا تنفيذ مخطط واسع لإعادة الإيواء بعدد من الجهات ذات الضغط الحضري المرتفع. على مستوى جهة الدار البيضاء-سطات، سيتواصل العمل لإعادة إسكان 62.000 أسرة بغلاف مالي إجمالي يناهز 15,640مليار درهم، منها 9,440 مليار درهم معبأة من طرف الدولة. أما على صعيد جهة مراكش-آسفي، فقد تم إبرام اتفاقيتي تمويل، تهم الأولى تنفيذ برنامج إعادة إسكان الأسر القاطنة بدور الصفيح بعمالة مراكش برسم الفترة 2025-2028 لفائدة 30.000 أسرة بكلفة إجمالية قدرها 7,920 مليار درهم، حوالي 5 ملايير درهم منها معبأة من طرف الدولة، وتروم الثانية إلى إعادة إسكان حوالي 500 أسرة قاطنة بدور الصفيح بمدينة أسفي بكلفة إجمالية قدرها 126 مليون درهم، منها 86 مليون درهم معبئة من طرف الدولة. وعلى مستوى جهة الرباط-سلا-القنيطرة، تم إبرام اتفاقية تمويل لتنفيذ برنامج إعادة إسكان الأسر القاطنة بدور الصفيح بإقليم القنيطرة والذي يهدف إلى إعادة إسكان 12.000 أسرة بغلاف مالي إجمالي أقصاه 3,6 مليار درهم، منها 2,4 مليار درهم معبأة من طرف الدولة.

رئيس الحكومة

وفي إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، سيتم إيلاء عناية خاصة للنساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة، بما يسهم في تعزيز إدماجهم المهني، وترسيخ استقلالهم الاقتصادي، وتعزيز اندماجهم الفعلي في المجتمع. وسيتم ذلك وفق مقاربة تشاركية قائمة على الشراكة مع مكونات المجتمع المدني والجماعات الترابية والفاعلين العموميين والخواص، إلى جانب ترسيخ مبادئ القرب والإنصاف المجالي، عبر توسيع شبكة المؤسسات والخدمات الاجتماعية وتحسين تغطيتها لفائدة الساكنة بالمناطق الهشة والقروية. كما سيتم العمل على توسيع نطاق خدمات الاستقبال والإيواء والتكفل الاجتماعي وتحسين جودتها عبر تطوير البنيات الاجتماعية وتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية من أجل ملاءمتها مع مقتضيات القانون 65.15، والرفع من طاقتها الاستيعابية، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة بها.

فبخصوص المرأة، ستتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، خاصة النساء في وضعية هشاشة وربات الأسر، من خلال تحسين ولوجهن إلى التكوين والمواكبة والتمويل ودعم ريادة الأعمال. وحرصا على حماية النساء من جميع أشكال العنف والتمييز، ومكافحة الصور النمطية السلبية، سيتم تعزيز الشراكة مع الجمعيات المسيرة لمراكز الاستماع والمؤسسات متعددة الوظائف للنساء، وترسيخ ثقافة المساواة، وتهيئة بيئة داعمة تمكن النساء من المشاركة الفاعلة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وفي مجال حماية الطفولة، سيتم تعزيز المنظومة على المستوى الترابي من خلال تقوية الجهاز الترابي المندمج لحماية الطفولة، وأجرأة الوكالة الوطنية لحماية الطفولة التي تم إحداثها بمقتضى القانون رقم 29.24، إذ ستساهم في توسيع خدمات الحماية والمواكبة لفائدة الأطفال في وضعية هشاشة، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين والمتدخلين، وتطوير آليات الرصد والتتبع، بما يضمن نجاعة التدخلات العمومية، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، وتحقيق المصلحة الفضلى للطفل.

أما فيما يخص الأشخاص في وضعية إعاقة، فستتم مواصلة دعم إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي، من خلال تعزيز تمدرسهم وتأهيلهم المهني، وتيسير ولوجهم إلى فرص الشغل والأنشطة المدرة للدخل، بما يساهم في تقوية استقلاليتهم الاقتصادية والاجتماعية، وضمان اندماجهم الفعلي في المجتمع، فضلا عن مواصلة دعم مراكز التوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال تعزيز قدراتها وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية والتربوية المقدمة لفائدة المستفيدين.

من جهة أخرى، شكل خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يوم 06 نونبر 2024، بمناسبة الذكرى 49 للمسيرة الخضراء، تحولا جديدا في مجال تدبير قضايا الجالية المغربية المقيمة بالخارج من خلال اعتماد هيكلة مؤسساتية بما يضمن عدم تداخل الاختصاصات والتجاوب مع الحاجيات المختلفة للجالية المغربية. ويرتكز الإطار المؤسساتي الجديد الذي يوجد في طور الإعداد، على إعادة هيكلة مجلس الجالية المغربية كهيئة دستورية مستقلة ذات طابع تداولي واستشاري حتى تستجيب أحسن إلى التحديات والطفرات المؤثرة في تدبير قضايا المغاربة المقيمين بالخارج، وإحداث مؤسسة جديدة باسم المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج ذات طابع عملياتي تنفيذي، تعتبر الهيئة الأكثر ملاءمة لتدبير ملف المغاربة المقيمين بالخارج، المتسم بتعدد المتدخلين.



IV. مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية

يستلزم توطيد مقومات الصعود الاقتصادي والاجتماعي وبناء اقتصاد تنافسي ترسيخ مبادئ الحكامة في مختلف أبعادها وكذا النهوض بالعدالة المجالية، باعتبارهما متطلبات مؤسساتية تضمن الرفع من فعالية السياسات العمومية وتعزيز استجابتها لانتظارات مختلف الفاعلين وتطلعاتهم وفي طليعتهم المواطنون والمستثمرون.

في هذا الصدد، يشكل اللاتمركز الإداري تنظيما إداريا مواكبا للتنظيم الترابي اللامركزي للمملكة القائم على الجهوية المتقدمة، وأداة رئيسية لتفعيل السياسة العامة للدولة على المستوى الترابي. وتتجدد رهانات اللاتمركز الإداري في ظل متطلبات الإشراف التشاركي على تنزيل برامج التنمية الترابية المندمجة، وما يتطلبه ذلك على مستوى دعم التوطين الترابي للخدمة العمومية بما يتماشى مع إرساء أسس إدارة ممركزة منسجمة مع محيطها.

وسيتم تسريع ورش اللاتمركز الإداري، عبر مواصلة تنزيل الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق باللاتمركز الإداري وتسريع نقل القرارات الاستثمارية إلى المصالح اللامركزة ونشر النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة ومراجعة الهياكل الإدارية للمصالح المركزية واللامركزة، بما يضمن انسجامها مع الاختصاصات المحددة في التصاميم المديرية للاتمركز الإداري والنقل الفعلي للاختصاصات الوظيفية والصلاحيات التقريرية.

ولمواكبة تنزيل الأوراش الكبرى، ستتواصل الجهود الرامية إلى تحسين جودة الخدمات وتعزيز ثقة المواطنين والمقاولات في المرفق العام، من خلال استكمال تنزيل المقتضيات التنظيمية للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية. وللاستجابة للتحديات المجتمعية المتزايدة، سيتم خلال سنة 2027، مواصلة تعزيز شفافية المساطر والقرارات الإدارية عبر تسريع مسار رقمنة الخدمات العمومية وتطوير وتجويد المنصات الرقمية وتوسيع وتيسير الولوج إلى الخدمات الإدارية.

ولأن تعزيز مسار التنمية وترسيخ الثقة في المؤسسات يقتضيان إرساء منظومة عدالة فعالة وحديثة، يعتبر ورش إصلاح العدالة رافعة أساسية لترسيخ سيادة القانون وتعزيز جاذبية المغرب ومكانته كدولة الحق والقانون. في هذا الإطار، سيواصل مشروع قانون المالية لسنة 2027 إعطاء الأولوية لتنزيل إصلاح منظومة العدالة، عبر مواصلة الإصلاحات التشريعية، خاصة مراجعة مدونة الأسرة والقانون الجنائي وبعض القوانين ذات الصلة، وإعداد النصوص التنظيمية اللازمة لتنزيل قانوني المسطرة المدنية والجنائية. كما يشمل ذلك تعزيز التحول الرقمي للخدمات القانونية والقضائية من خلال تطوير الأنظمة المعلوماتية، ورقمنة المساطر والخدمات القضائية والإدارية بالتنسيق مع باقي مكونات العدالة، بما يساهم في الرفع من جودة الخدمات وتسريع معالجة الملفات.

وتماشيا مع مستجدات الخريطة القضائية، سيتم العمل خلال سنة 2027 على تعزيز البنية التحتية لمرفق العدالة، وذلك عبر استكمال مجموعة من مشاريع بناء وتهيئة وتوسعة المحاكم والمراكز القضائية والمباني الإدارية، وتوفير التجهيزات اللازمة وتحسين ظروف استقبال المرتفقين، مع إيلاء عناية خاصة لأقسام قضاء الأسرة، وتنظيم تدبير الأرشيف والتراث العدلي، هذا بالإضافة لتدعيمها بالموارد البشرية والكفاءات اللازمة للقيام بالمهام الموكولة إليها بهدف تقريب القضاء من المواطن وتحسين ولوجه للعدالة، وتقديم الخدمات في أحسن الظروف.

رئيس الحكومة

كما يشكل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية ورشا استراتيجيا يعكس التزام المملكة بتكريس التعدد اللغوي والثقافي، انسجاما مع الرؤية الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي أولت عناية خاصة للنهوض بالأمازيغية باعتبارها مكونا أساسيا من الهوية الوطنية. وسيواصل مشروع قانون المالية لسنة 2027 تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية عبر إدماجها التدريجي في الإدارة والفضاء العمومي والترابي، من خلال تعزيز الإطار المؤسساتي والتنظيمي، وتوسيع استعمالها في خدمات الاستقبال والتواصل الإداري، وكل الخدمات العمومية.

ولتنزيل هذه الأوراش وتوفير الهوامش المالية اللازمة لإنجاحها، دون الرفع من الضغط الجبائي، ستواصل الحكومة تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، بهدف ترسيخ العدالة الجبائية وتعزيز الثقة بين الإدارة والملزمين. في هذا الإطار، سيتم العمل على توسيع الوعاء الضريبي، وترشيد الامتيازات الجبائية، وتعزيز آليات محاربة الغش والتهرب الضريبي، لاسيما من خلال اعتماد تدابير وقائية وتحسين مساطر المراقبة الجبائية، وذلك وفق رؤية إصلاحية متكاملة تروم الرفع من المردودية الجبائية مع صون القدرة الشرائية للمواطنين في إطار تحديث شامل للنظام الضريبي الوطني.

ووعيا بأهمية تطوير حكامة المالية العمومية وتعزيز فعالية السياسات العمومية والرفع من أثرها، ستعمل الحكومة على تنزيل مجموعة من الإصلاحات التي تشمل، أساسا، مواصلة إصلاح القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، عبر إرساء نموذج تدبيري متكامل ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. ويسعى هذا الإصلاح إلى الرفع من نجاعة أداء العمل العمومي من خلال توسيع نطاق القانون التنظيمي ليشمل المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة وتكريس الطابع الأفقي للعمل العمومي، وتعزيز استدامة المالية العمومية عبر إدراج قاعدة ميزانياتية ترتكز على هدف استدانة متوسط الأجل وتأطير وترشيد المداخيل المرصدة عبر تحديد قانون المالية للحدود القصوى لهذه المداخيل وإذنه بها وتكريس الترخيصات بالالتزام، فضلا عن تقوية دور البرلمان وانخراطه في إعداد وتنفيذ قوانين المالية.

هذا وستواصل الحكومة خلال سنة 2027 تنزيل القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، عبر تسريع وتيرة عمليات إعادة الهيكلة، وترشيد المحفظة العمومية، فضلاً عن إرساء آليات جديدة لتصفية المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية بعملية التصفية وفقا للقانون الإطار سالف الذكر، وذلك من خلال إحداث هيئة مركزية للتصفية يعهد إليها بتكفل الضمانات القانونية، وحماية الأصول العمومية، وصون الحقوق الاجتماعية، وضبط الالتزامات المالية المترتبة عن عمليات التصفية. وتندرج هذه الإجراءات في إطار تعزيز نجاعة وفعالية المحفظة العمومية وترشيد الإعانات الممنوحة لها والرفع من مردوديتها، بما يدعم مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من جهة أخرى، يندرج القانونان المتعلقان بالمندوبية السامية للتخطيط وبالنظام الإحصائي الوطني، في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى إصلاح المندوبية السامية للتخطيط وإعداد إطار قانوني يتعلق بالإحصاءات والبحوث والدراسات الإحصائية، وذلك من خلال وضع إطار قانوني ومؤسساتي جديد يعزز تناسق وفعالية الفعل العمومي، ويرتقي بجودة المعلومة الإحصائية.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ويهدف القانون رقم 047.26 المتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط إلى تحويلها إلى هيئة للحكامة الجيدة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، مع توسيع مهامها لتشمل، إلى جانب إنتاج ونشر المعلومة الإحصائية وإعداد الحسابات الوطنية والجهوية والقطاعية، ودعم التنسيق الاستراتيجي لسياسات التنمية وتتبعها وتقييمها، وذلك من خلال إحداث قطبين وظيفيين متمايزين، ولجنة مديرية، وهيئة دائمة للتشاور وتبادل المعطيات.

كما يهدف القانون رقم 046.26 المتعلق بالنظام الإحصائي الوطني إلى تنظيم مكونات النظام الإحصائي الوطني وتحديد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وإحداث المجلس الوطني للمعلومة الإحصائية باعتباره هيئة للتخطيط تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، يعهد إليها بالسهر على احترام المبادئ الرئيسية للإحصاءات الرسمية، وحسن سير النظام الإحصائي الوطني، والارتقاء بجودة أعماله، وتعزيز التنسيق بين مختلف الهيئات الإحصائية.

ومن شأن هذه الإصلاحات، التي باشرتها بلادنا خلال السنوات الأخيرة، أن تعزز المكتسبات المحققة في مجال تدبير المالية العمومية وأن تمكن المغرب من التوفر على إطار ميزانياتي أكثر مرونة وشفافية ومسؤولية، وأكثر قدرة على مواكبة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي هذا الصدد، يواصل العجز الميزانياتي مسار تحسنه التدريجي، وذلك في سياق اقتصادي ومالي يتسم بتحديات متعددة، لعل أهمها تعاقب سنوات الجفاف والفيضانات وما يترتب عن ذلك من ضغوط على النمو والموارد، إلى جانب ظرفية دولية غير مواتية تتسم باستمرار حالة اللايقين وتقلبات الأسواق العالمية. وللتذكير، فقد سجل العجز الميزانياتي خلال سنة 2025 معدل 3,5% من الناتج الداخلي الخام، بعدما كان في حدود 7,1% سنة 2020، وهو ما يعكس مسارًا واضحًا في اتجاه استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية وتحسين مؤشرات المالية العمومية، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الدولة لتعزيز استدامة المالية العمومية.

ويرجع هذا التطور أساسًا إلى التحسن الكبير الذي عرفته الموارد العادية خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث انتقلت من 256,2 مليار درهم سنة 2021 إلى 424,2 مليار درهم سنة 2025 مسجلة بذلك زيادة بلغت 168 مليار درهم، ومتوسط نمو سنوي بلغ 13,5% خلال الفترة 2022-2025. وتعزى هذه النتائج إلى الدينامية القوية للمداخيل الجبائية التي سجلت بدورها متوسط نمو سنوي بلغ 12,4% خلال نفس الفترة، بما يعكس فعالية الإصلاحات الضريبية والإجراءات المعتمدة بموجب القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي.

وقد ساهمت عملية التعزيز التدريجي للمالية العمومية، المدعومة بالدينامية الإيجابية للموارد وبالجهود المتواصلة لترشيد النفقات العمومية، في تقوية صلابة الإطار الماكرو-اقتصادي الوطني وترسيخ المصداقية المالية للمملكة وتزايد ثقة المستثمرين وكافة الماليين، حيث حظيت هذه الوضعية بإشادة صندوق النقد الدولي بقدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الخارجية، كما لقيت تنويهاً من لدن وكالات التصنيف الائتماني الدولية، خاصة "ستاندرد آند بورز" و"موديز".

هكذا، وفي سياق هذا الزخم الإيجابي، يتم تنفيذ قانون المالية لسنة 2026 في ظرفية دولية صعبة تتسم بتقلبات قوية على مستويات عدة، من تجلياتها تدهور آفاق الاقتصاد العالمي، وتباطؤ التجارة الدولية، واحتدام التوترات الجيوسياسية في منطقة

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الاضطرابات المسجلة في أسواق الطاقة العالمية....، مما حدا بأهم المؤسسات الدولية إلى مراجعة توقعاتها للنمو العالمي نحو الانخفاض.

بالرغم من هذه الظرفية الدولية الصعبة، استفاد الاقتصاد الوطني، خلال النصف الأول من سنة 2026، من تحسن ملموس في الظروف المناخية، حيث ساهمت التساقطات المطرية الهامة المسجلة منذ بداية السنة في إنعاش الموسم الفلاحي، إلى جانب استمرار دينامية الأنشطة غير الفلاحية.

في هذا السياق، يرتقب أن يحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو يبلغ 5,3% خلال سنة 2026، مدعوما بارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 15,1%، وبمواصلة الأنشطة غير الفلاحية منحاها التصاعدي بنسبة 4,2%، بما يعكس متانة أسس الاقتصاد الوطني واستمرار دينامية الطلب الداخلي والاستثمار.

وعلى مستوى المبادلات الخارجية، واصلت التجارة الخارجية تسجيل نمو ملحوظ، حيث ارتفعت الصادرات إلى 260,4 مليار درهم عند متم يونيو 2026، بزيادة قدرها 9,7% مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية، مدعومة بالأداء الإيجابي لقطاعات السيارات والطيران والصناعات الغذائية. وفي المقابل، ارتفعت الواردات بوتيرة أسرع بلغت 15,3% لتصل إلى 458,8 مليار درهم، نتيجة تزايد واردات سلع التجهيز والمنتجات الطاقية.

غير أن هذه التطورات تم تعويضها جزئياً بالأداء الإيجابي لمبادلات الخدمات وتدفقات العملات الأجنبية، فإلى غاية متم شهر يونيو 2026، ارتفعت مداخيل الأسفار بنسبة 15,9% لتبلغ 64,9 مليار درهم، كما ارتفعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 9,9% لتصل إلى 61,5 مليار درهم. وفي السياق ذاته، واصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة منحاها التصاعدي، إذ ارتفعت مداخيلها بنسبة 14,4% لتبلغ 33,9 مليار درهم، مسجلة تدفقاً صافياً قدره 26,2 مليار درهم، بما يعكس استمرار جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار.

وفي ضوء هذه التطورات، يرتقب أن يسجل الحساب الجاري لميزان الأداءات عجزاً في حدود 3,7% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2026، مقابل 2,4%سنة 2025، نتيجة اتساع عجز الميزان التجاري للسلع والخدمات، رغم الأداء الإيجابي لمداخيل السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما على مستوى المالية العمومية، فقد واصلت المؤشرات منحاها الإيجابي من حيث تعبئة الموارد، حيث ارتفعت المداخيل العادية الصافية إلى 225,2 مليار درهم عند متم شهر يونيو 2026، مقابل 195,2 مليار درهم خلال الفترة نفسها من سنة 2025، أي بزيادة 15,4%، مدفوعة أساساً بارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 11,8% لتبلغ 197,8 مليار درهم. وفي المقابل، وبرسم نفس الفترة، ارتفعت النفقات العادية من 177,7 إلى 203,9 مليار درهم بزيادة 14,7% نتيجة زيادة نفقات الموظفين والسلع والخدمات وخدمة الدين، إلى جانب ارتفاع نفقات المقاصة من 10,4 مليار درهم إلى 11,4 مليار درهم، كما ارتفعت نفقات الاستثمار بنسبة 20,2% لتصل إلى 59,8 مليار درهم، بما يعكس مواصلة المجهود الاستثماري للدولة. وأسفرت هذه التطورات عن تسجيل عجز في الميزانية بلغ 24 مليار درهم عند نهاية شهر يونيو 2026، مقابل 30,8 مليار درهم خلال الفترة نفسها من السنة الماضية.

رئيس الحكومة

وبناء على النتائج الإيجابية المسجلة إلى غاية متم شهر يونيو 2026، يُتوقع أن تتواصل الجهود لتعزيز استدامة المالية العمومية الوطنية. حيث من المنتظر أن يتم تقليص عجز الميزانية إلى 3% من الناتج الداخلي الخام، مدعوماً بشكل أساسي باستمرار الدينامية المسجلة على مستوى المداخيل الجبائية وبالتدبير المحكم للنفقات. كما من شأن هذا التوجه أن يتيح مواصلة الانخفاض التدريجي لنسبة المديونية العمومية ليستقر، نسبةً إلى الناتج الداخلي الخام، في حوالي 66% برسم سنة 2026، بما يعكس التزام الحكومة بالحفاظ على الاستقرار الماكرو-اقتصادي وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية، وكذا ضمان استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط والطويل.

وتوطيدا لهذه الدينامية، وإدراكا لأهمية تعزيز التوازنات المالية واستعادة الهوامش الضرورية لتنزيل الإصلاحات الكبرى والأوراش التنموية، سيجعل مشروع قانون المالية لسنة 2027 من استدامة المالية العمومية وترسيخ السيادة المالية الوطنية أولوية محورية، حيث من المرتقب أن يواصل الاقتصاد الوطني ديناميته خلال سنة 2027، ليناهز 4,1%، مدعوما أساسا بدينامية الأنشطة غير الفلاحية. وبغية تحقيق التوازن بين تعبئة الموارد اللازمة لتمويل السياسات العمومية دون الاعتماد على المداخيل الخاصة بآليات التمويل المبتكرة، مع الحفاظ على دينامية الاستثمار العمومي باعتباره رافعة أساسية للنمو، ستتم مواصلة التحكم التدريجي في عجز الميزانية في 3% من الناتج الداخلي الخام وضبط حجم المديونية في 65% من الناتج الداخلي الخام. ومن المتوقع أن يواصل معدل الدين منحاه التنازلي على المدى المتوسط ليبلغ حوالي 63% مع نهاية سنة 2029.

ولهذه الغاية، يتعين ترشيد النفقات العمومية وعقلنتها، وتعزيز موارد الدولة وفق مقاربة تقوم على التوفيق بين الطموحات التنموية والإمكانات المالية المتاحة بما يضمن استدامة التوازنات الماكرو-اقتصادية والمالية.

بناء على كل ذلك، يجب أن تأخذ مقترحات القطاعات الوزارية والمؤسسات بالاعتبار الإمكانيات المالية للدولة وذلك بالعمل على ترتيب الأولويات، وأن تلتزم بالتوجهات الأساسية التالية:

- ضبط نفقات الموظفين من خلال حصر المقترحات بشأن إحداث المناصب المالية بناء على تحديد دقيق ومبرر للحاجيات الفعلية من الموارد البشرية استنادا إلى لمتطلبات الضرورية لضمان تنزيل الأوراش الإصلاحية الملتزم بها وما هو ضروري لضمان سير وجودة خدمات المرافق العمومية، مع العمل على إرساء الآليات التدبيرية الكفيلة بالرفع من المردودية والنجاعة الوظيفية خاصة عبر التكوين والتقييم، مع إعمال الإمكانات المتاحة المتعلقة بإعادة الانتشار على مستوى القطاع أو المؤسسة وبين القطاعات أو المؤسسات من أجل سد الحاجيات على المستوى المجالي والقطاعي؛
- عقلنة نفقات المعدات والنفقات المختلفة من خلال التحكم في النفقات العادية وحصرها في المتطلبات الضرورية لتحسين فعالية تدخلات الدولة لاسيما عبر التقليص من النفقات المتعلقة خصوصا بالماء والكهرباء وكراء السيارات وكراء وتهيئة المقرات الإدارية، وكذا النفقات المرتبطة بالنقل والتنقل داخل وخارج المملكة والمصاريف المرتبطة بالفندقة والاستقبالات وتنظيم الاحتفالات والمؤتمرات والندوات مع الحرص على التقيد بأهداف ميثاق مثالية الإدارة.

كما يتعين حصر إعانات التسيير لفائدة المؤسسات العمومية في تغطية النفقات الخاصة بالموظفين والنفقات الضرورية لسيرورة المرافق الإدارية، مع ربطها بموجودات خزينة هذه المؤسسات؛

رئيس الحكومة

◄ تحسين فعالية نفقات الاستثمار، عبر:

- إعطاء الأولوية لبرمجة الالتزامات المتعلقة بالمشاريع موضوع تعليمات ملكية سامية أو المندرجة في إطار اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك، نصره الله، أو مبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، مع الحرص على تسريع المشاريع طور الإنجاز. وبصفة عامة، يتعين أن تستند مقترحات نفقات الاستثمار إلى القدرات الفعلية للقطاعات الوزارية والمؤسسات على إنجاز المشاريع الاستثمارية، وكذا إلى مستويات التنفيذ الميزانياتي لهذا الفصل، بما فيها معدلات ترحيل الاعتمادات من سنة لأخرى؛

- الحرص على الالتقائية والتكامل القطاعي والترابي، في تنزيل المشاريع القائمة واقتراح المشاريع الجديدة، مع إيلاء عناية خاصة للمناطق القروية والجبلية ومناطق الواحات؛

- ترشيد إعانات الاستثمار الممنوحة للمؤسسات والمقاولات العمومية، وإعطاء الأولوية في تخصيصها للمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، مع ربط وتيرة تسديد هذه الإعانات بمدى تقدم تنفيذ هذه المشاريع وبمستوى السيولة النقدية المتوفرة لديها؛

- التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقارات المخصصة للمشاريع الاستثمارية الجديدة، وذلك في إطار احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة؛

- الحرص على التقيد بالتزامات الحكومة في ميدان تنفيذ الأحكام القضائية، والعمل على اتخاذ الإجراءات التدبيرية الاستباقية للحد من هذه المنازعات والانفتاح، حسب الحالة، على الوسائل البديلة لحل المنازعات ضمن العقود التي تبرمها الإدارة، بما يسهم في الوقاية من المنازعات وتحسين نجاعة تدبير العقود العمومية؛

- التقليص إلى أقصى حد من نفقات اقتناء السيارات وبناء وتهيئة وتجهيز المقرات الإدارية.

وينبغي التأكيد على أن هذه التوجيهات تسري كذلك على المقترحات الخاصة بميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات العمومية. وينبغي عقلنة الإعانات المبرمجة لفائدة هذه الميزانيات من خلال إعطاء الأولوية لتغطية النفقات الخاصة بالموظفين والمشاريع المرتبطة بتنزيل الأولويات المحددة أعلاه، وذلك في إطار التوزان مع الموارد الذاتية.

من خلال التدابير والتوجيهات الواردة أعلاه، وبناء على الأولويات المسطرة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2027، فقد تم تحديد الأغلفة المالية القصوى المتعلقة بقطاعكم أو مؤسستكم، والتي تهم نفقات المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار، كما هو مفصل في الوثيقة المرفقة. لذا فالمرجو منكم إرسال مقترحاتكم في هذا الشأن إلى مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، قبل 31 غشت 2026 على أقصى تقدير.

وستجدون رفقته الجدول الزمني للاجتماعات المزمع عقدها بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، قصد تحديد التوزيع النهائي للأغلفة المالية المذكورة، التي سيتم إدراجها في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2027.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

كما أدعوكم للعمل على موافاة مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، وفي أقرب الآجال، بالوثائق والمعطيات والبيانات الضرورية لتمكينها من إنجاز التقارير والمذكرات المرفقة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2027.

وختاما أود أن أؤكد لكم على ضرورة التقيد بالأولويات والتوجيهات والآجال المذكورة أعلاه، حتى يتسنى إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2027، وتقديمه للبرلمان داخل الآجال الدستورية والقانونية.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

Ministère de l'Economie et des Finances

Le Ministre Délégué

وزارة الاقتصاد والمالية

الوزير المنتدب

إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2027

الجدول الزمني لاجتماعات اللجان المكلفة بدراسة برمجة مشروع الميزانية

القطاعات الوزارية أوالمؤسسات	تاريخ الاجتماع		الساعة
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	الاثنين	2026/09/07	09:00
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني - قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	الاثنين	2026/09/07	09:00
إدارة الدفاع الوطني	الاثنين	2026/09/07	14:00
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات - قطاع التكوين المهني	الاثنين	2026/09/07	14:00
وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة	الاثنين	2026/09/07	14:00

وزارة الصناعة والتجارة	الثلاثاء	2026/09/08	09:00
وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الشباب	الثلاثاء	2026/09/08	09:00
وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل	الثلاثاء	2026/09/08	09:00
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	الثلاثاء	2026/09/08	14:00
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة	الثلاثاء	2026/09/08	14:00
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	الثلاثاء	2026/09/08	16:00

وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي	الأربعاء	2026/09/09	09:00
وزارة الداخلية - الإدارة المركزية	الأربعاء	2026/09/09	09:00
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري	الأربعاء	2026/09/09	09:00
وزارة العدل	الأربعاء	2026/09/09	13:00
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	الأربعاء	2026/09/09	15:00

وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني - قطاع السياحة	الخميس	2026/09/10	09:00
وزارة الداخلية - المديرية العامة للأمن الوطني	الخميس	2026/09/10	09:00
وزارة الداخلية - المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني	الخميس	2026/09/10	14:00
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	الخميس	2026/09/10	14:00
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	الخميس	2026/09/10	15:00

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الجمعة	2026/09/11	09:00
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات	الجمعة	2026/09/11	09:00
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع المغاربة المقيمين بالخارج	الجمعة	2026/09/11	15:00
مجلس المستشارين	الجمعة	2026/09/11	16:00

وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع الرياضة	الاثنين	2026/09/14	09:00
وزارة التجهيز والماء	الاثنين	2026/09/14	09:00
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	الاثنين	2026/09/14	09:00
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع الانتقال الطاقي	الاثنين	2026/09/14	14:00
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	الاثنين	2026/09/14	14:00
مجلس النواب	الاثنين	2026/09/14	16:00

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	الثلاثاء	2026/09/15	09:00
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الثلاثاء	2026/09/15	09:00
رئيس الحكومة	الثلاثاء	2026/09/15	09:00
رئيس الحكومة - المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان	الثلاثاء	2026/09/15	11:00
الأمانة العامة للحكومة	الثلاثاء	2026/09/15	14:00
وزارة الاقتصاد والمالية	الثلاثاء	2026/09/15	16:00

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	الأربعاء	2026/09/16	09:00
وزارة الداخلية - المفتشية العامة للقوات المساعدة	الأربعاء	2026/09/16	09:00
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	الأربعاء	2026/09/16	14:00
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي	الأربعاء	2026/09/16	14:00

وزارة النقل واللوجيستيك	الخميس	2026/09/17	09:00
المندوبية السامية للتخطيط	الخميس	2026/09/17	09:00
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات - قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الخميس	2026/09/17	09:00
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	الخميس	2026/09/17	11:00
المحاكم المالية	الخميس	2026/09/17	15:00

رئيس الحكومة